فيما كان وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو يوجه تحذيراً مبطناً إلى إيران من أنه لن يتم السماح بأن تكون بلاده مسرحاً لتصفية حسابات مع إسرائيل، اطاح الحرس الثوري الإيراني برئيس جهاز الاستخبارات فيه حسين طائب، بعد اعتقال أنقرة 5 إيرانيين بشبهة الاستعداد لمهاجمة إسرائيليين

حرب الظل الإيرانية الإسرائيلية تصل إلى تركيا

اعتقالات في إسطنبول تزامناً مع زيارة لبيد... والحرس الثوري يقيل رئيس استخباراته

عين حسين طائب مستشاراً للقائد العام للحرس الثوري (حامد ملكيور/فرانس برس)

طهران ـ **صابر غل عنبري**
إسطنبول ـ **جابر عمر**

استبقت السلطات التركية وصول وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد إلى أنقرة، أمس الخميس، بالكشف عن اعتقال عدد من الإيرانيين في إسطنبول بشبهة الاستعداد لتنفيذ هجمات تستهدف إسرائيليين، وهو ما سارع لبيد إلى الإشادة به، محذراً من أن إسرائيل «لن تقف على الحياد إزاء محاولات إلحاق الضرر بالإسرائيليين في أنحاء العالم»، فيما أدت جبهة الحرب غير المباشرة بين طهران وتل أبيب إلى الإطاحة برئيس جهاز الاستخبارات في الحرس الثوري الإيراني رجل الدين حسين طائب، الذي كان الاحتلال قد اتهمه بمحاولة تنفيذ عمليات ضد الإسرائيليين في تركيا. وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، في مؤتمر صحافي مشترك مع لبيد في أنقرة، أمس الخميس، «الشروع في إجراءات رفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى سفير». وبشأن ما يتم تداوله عن تهديدات ضد إسرائيليين في تركيا، قال جاووش أوغلو إن تركيا تتعاون مع إسرائيل بملف الأمن، مضيفاً: «كنا على تواصل وثيق مع لبيد بخصوص تهديدات إرهابية ضد مواطني إسرائيل في بلادنا»، وتابع: «مؤسساتنا الأمنية تواصل العمل بتعاون وثيق، وأود التأكيد على أنه لا يمكننا السماح بوقوع أحداث من هذا النوع في بلادنا، ولن نسمح بتصفية الحسابات داخل بلادنا، كما لا يمكننا السماح بوقوع هجمات إرهابية».

من جهته، شكر لبيد، من جهته، تركيا على مساعدتها في إحباط «مؤامرة» إيرانية لاستهداف إسرائيليين في إسطنبول. وأضاف: «تم إنقاذ أرواح مواطنين إسرائيليين في الأسابيع الأخيرة بفضل التعاون الأمني والدبلوماسي بين إسرائيل وتركيا»، مشيراً إلى أن «هذه الجهود مستمرة»، وأضاف أن «إيران تقف وراء محاولة تنفيذ هذه الهجمات الإرهابية، ليس لاستخباراتنا شكّ في ذلك»، وتابع: «لن نقف على الحياد إزاء محاولات إلحاق الضرر بالإسرائيليين في أنحاء العالم». وكانت وسائل إعلام تركية عديدة قد كشفت، أمس الخميس، عن اعتقال 5 مواطنين إيرانيين في إسطنبول، بشبهة الاستعداد لتنفيذ هجمات تستهدف إسرائيليين، فيما أشارت وكالة الأنباء التركية «إخلاص» إلى أنه تم توقيف ثمانية أشخاص، من بينهم إيرانيون. وقالت صحيفة «خبر تورك» إن المعتقلين الإيرانيين جرى إيقافهم بعد عمليات تفتيش في فنادق وشقق سكنية، حيث ضبط بحوزتهم مسدسان مع كاتمين للصوت وأوراق ووثائق متعددة. وبحسب وسائل الإعلام التركية نفسها، فإن قوى الأمن والمخابرات التركية نفذت، فور إطلاق لبيد تحذيره للإسرائيليين في إسطنبول في 13 يونيو/ حزيران الحالي، عمليات متابعة للمشتبه بهم، ثم جرت عمليات الاعتقال خلال اليومين الماضيين، وبينت أن المعتقلين كانوا يقيمون في منازل مستأجرة يومياً وفنادق، مشيرة إلى أن الأجهزة التركية تحقق معهم للكشف عن مزيد من التفاصيل المتعلقة بمخططاتهم وأهدافهم.

في هذه الأثناء، أقال القائد العام للحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، أمس الخميس، رئيس جهاز الاستخبارات في الحرس رجل الدين حسين طائب، وعيّن العميد محمد كاظمي خلفاً له. وقال المتحدث باسم الحرس الثوري رمضان شريف إن سلامي عيّن أيضاً الرئيس السابق لاستخبارات الحرس مستشاراً للقائد العام للحرس الثوري، وأشاد بطائب، قائلاً إنه «إلى جانب دوره المؤثر والقيم في منظمة الاستخبارات والمعاونية الثقافة والاجتماعية بالحرس، بحفل سجله برئاسة منظمة الباسيج للمستضعفين أيضاً». ولا تتوفر حتى الآن معلومات عن الرئيس الجديد لاستخبارات الحرس الثوري الإيراني محمد كاظمي الذي يعرف باسم «الحاج كاظم»، غير أن رمضان شريف قال، وفق ما أورده التلفزيون الإيراني، إن «الرئيس الجديد لمنظمة استخبارات الحرس يتولى منذ سنوات رئاسة منظمة حماية المخابرات في الحرس منذ سنوات». وهذه المنظمة عبارة عن جهاز أمن داخلي في هذه المؤسسة العسكرية، يتولى مسؤولية مكافحة التجسس ومنع وقوع اختراقات بالحرس، فضلاً عن الحؤول دون تسريب المعلومات السرية إلى خارج الحرس، وممارسة الإشراف الأمني على أداء وسلوك ونشاطات قادة الحرس وقواته.

وخلال الفترة الأخيرة، اتهمت إسرائيل حسين طائب بمحاولة تنفيذ عمليات ضد السياح الإسرائيليين في تركيا. ونقل موقع «والاه» عن مسؤول إسرائيلي كبير، السبت الماضي، أن جهود طائب لتكثيف محاولات اختطاف إسرائيليين تأتي في ظل تزايد الدعوات داخل المؤسسة الأمنية في طهران لإقالته، بسبب فشل جهازه في تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية وتحديداً في تركيا، ولعجز الجهاز عن منع أنشطة ضد عناصر مرتبطة بالأمن الإيراني في الخارج. وأضاف المصدر أن طائب بات «نمراً جريحاً في حالة جنون ويحاول من منطلق القلق على موقعه تحسين مكانته لدى القائد (المرشد الإيراني علي خامنئي)، ما دفعه إلى تكثيف المحاولات لتنفيذ عمليات في تركيا بشكل جنوني». وسبق أن أدرجت أميركا في 2010 حسين طائب على قائمة العقوبات، فضلاً عن اتخاذ الاتحاد الأوروبي خطوة مماثلة في إبريل/ نيسان 2011، متهماً طائب بـ«المشاركة في انتهاكات واسعة لحقوق المواطنين الإيرانيين»، معلناً حظر دخوله إلى الاتحاد الأوروبي. كما يأتي تغيير رئيس استخبارات الحرس الثوري بعد سلسلة حوادث غامضة شهدتها إيران، خلال الفترة الأخيرة، في منشآت حساسة، مثل موقع «بارشين» العسكري، ووفاة ومقتل أو اغتيال علماء وعسكريين إيرانيين. وكانت السلطات الإيرانية قد أكدت رسمياً أنّ واحداً منها فقط جاء نتيجة عملية اغتيال، في إشارة إلى مقتل العقيد في الحرس الثوري حسن صياد خدايي في أواخر مايو/ أيار الماضي، مشيرة، في الوقت ذاته، إلى مقتل ثلاثة أشخاص في وزارة الدفاع والحرس الثوري في «حوادث وفي أثناء تأدية المهام»، من دون الكشف عن تفاصيلها. وكانت وزارة الدفاع الإيرانية قد أعلنت، في 26 مايو الماضي، مقتل المهندس إحسان قدبيغي وإصابة شخصين آخرين جراء الطرف الأميركي والفعيدة»، متحدثاً عن محاولات لاستئناف المفاوضات، وأضاف أن نظيره الروسي أعلن خلال اللقاء دعم موسكو المواقف السياسية الإيرانية في المفاوضات والاتفاق المحتمل. وقال عبد اللهيان: «روسيا لا تمانع التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا».

دمج عدة وحدات استخبارا تية

تأسست منظمة استخبارات الحرس الثوري بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية المثيرة للجدل في العام 2009 والتي جاءت بالرئيس السابق المحافظ محمود احمدي نجاد، والذي ادى الاعلان عن فوزه الى اطلاق اكبر احتجاجات سياسية في إيران، دعت اليها القوى السياسية الاصلاحية والمرشحان مير حسين موسوي ومهدي كروبي، ضد النتائج. وادمج الحرس الثوري عدة وحدات استخباراتية، واعلن عن التشكيلة الجديدة باسم «منظمة استخبارات حرس الثورة الاسلامية». وأصبح طائب يترأس المنظمة منذ تاسيسها الى ان اقيل امس الخميس، وعين مكانه العميد محمد كاظمي.

لافروف في طهران
«عهد جديد» من التعاون الاستراتيجي

طهران ـ **العربي الجديد**

التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، خلال زيارته إلى طهران التي بدأها مساء أول من أمس الأربعاء واختتمها أمس الخميس. وأورد موقع الرئاسة الإيراني، أمس، تفاصيل عن لقاء رئيسي ولافروف، كاشفاً عن تأكيد الرئيس الإيراني أن «اللقاءات والمشاورات المستمرة بين البلدين تعكس وجود إرادة جادة لبلورة عهد جديد من التعاون الاستراتيجي». وأكد الرئيس الإيراني على «ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق الاقتصاديين بين طهران وموسكو»، قائلاً إن «ذلك طريق مؤثر للتصدي للعقوبات الأحادية الاقتصادية الأميركية ضد الدول المستقلة». وحول الأزمة الأوكرانية، شدّد رئيسي على «أهمية إنهاء الحرب في أسرع وقت»، معلناً «استعداد إيران للمساعدة في إيجاد حل دبلوماسي». واعتبر أن «تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي هي سبب وقوع هذه المواجهات»، داعياً إلى «مواجهة محاولات توسيع الأطلسي في العالم، خصوصاً في شرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى». ورفض «أي حضور أجنبي عسكري في بحر قزوين». من جهته، أكد وزير الخارجية الروسي رغبة موسكو واستعدادها للارتقاء بالتعاون مع طهران إلى المستوى الاستراتيجي.

وبعد اللقاء مع عبد اللهيان، دعا لافروف خلال مؤتمر صحافي مشترك، أمس، إلى «إلغاء جميع العقوبات غير القانونية التي تنتهك الاتفاق النووي»، وأضاف أنه «في ما يرتبط بالاتفاق النووي، إن هدفنا هو تصحيح خطأ ارتكبته الولايات المتحدة، المتمثل بخروجها من الاتفاق النووي ومن القرار 2231 (المكمل له)، ونقضت مرة أخرى القانون الدولي ونأمل أن تختار الطرف المنطقي». وشدّد الوزير الروسي على أن موسكو ليست «عقبة» أمام إحياء الاتفاق النووي، متهماً واشنطن بعرقلة ذلك، وقال: «أبلغنا اصدقاءنا الإيرانيين دعمنا موقفهم في إحياء كامل للاتفاق النووي من دون نقص أو إضافة». وفي الملف السوري، دعا لافروف إسرائيل إلى احترام سيادة سورية، وكشف أن روسيا ستبحث القصف الإسرائيلي الأخير لمطار دمشق (في 10 يونيو/ حزيران الحالي) في الأمم المتحدة. بدوره، أعرب عبد اللهيان عن أمله في استئناف مفاوضات فيينا، والتوصل إلى اتفاق نهائي «إذا أبدى الأوضاع لم تتغير بعد في المنطقة، على بعض المناطق في ريف تل رفعت، والذي قد يكون إجراء اعتيادياً بهدف استبدال هذه العناصر بآخرى.

تحدث عبد اللهيان عن محاولات لاستئناف مفاوضات فيينا

من جهته، لفت مصدر قيادي في الجيش الوطني السوري التابع للمعارضة السورية، إلى أن قوات النظام لا تزال موجودة في تل رفعت. ولفت المصدر إلى أن مليشيات إيرانية تتمركز في مطار منغ القريب. وبيّن أن القاعدة الروسية موجودة بين المدينة وقرية تل جمال، مشيراً إلى أن الشرطة الروسية تتجول أحياناً داخل المدينة، ولكن ليس لها أي مقر داخلها.

وأوضح المصدر القيادي في الجيش الوطني السوري أنه ليس هناك وجود عسكري روسي كثيف في منطقة تل رفعت. واعتبر أن الأنباء التي تناقلها صحف تركية عن انسحابات للروس من الممكن أن يكون هدفها «جس نبض الأطراف الأخرى ومعرفة ردود فعلها

تل رفعت السورية... تضارب حول انسحاب روسي

تتضارب المعطيات الميدانية في سورية حول انسحاب روسي من مدينة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، فيما لا تزال أنقرة تلوّح بعملية عسكرية جديدة في الشمال السوري

الباب (ريف حلب الشرقي)
عدنان الإمام

تتضارب المعطيات الميدانية في سورية، حول انسحاب القوات الروسية من منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي التي تسيطر عليها قوات النظام السوري و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، والتي من المتوقع أن تكون مسرح عملية عسكرية تركية تلوّح بها أنقرة منذ أكثر من شهر. وذكرت صحيفة «الصباح» التركية، أمس الخميس، أن القوات الروسية انسحبت من مدينة تل رفعت وأخلت مقارها. وأشارت إلى أن قوات «قسد» تتمركز «وحيدة في مدينة تل رفعت»، إلا أنها «رفعت أعلام النظام السوري والأعلام الروسية في بعض النقاط العسكرية»، وفق الصحيفة.

في المقابل، أكد مصدر في «قسد» لـ«العربي الجديد»، أن القوات الروسية تتموضع في محيط مدينة تل رفعت وليس لها مواقع داخلها. وأشار إلى أن الأوضاع لم تتغير بعد في المنطقة، على بعض المناطق في ريف تل رفعت، والذي قد يكون إجراء اعتيادياً بهدف استبدال هذه العناصر بآخرى.

من جهته، لفت مصدر قيادي في الجيش الوطني السوري التابع للمعارضة السورية، إلى أن قوات النظام لا تزال موجودة في تل رفعت. ولفت المصدر إلى أن مليشيات إيرانية تتمركز في مطار منغ القريب. وبيّن أن القاعدة الروسية موجودة بين المدينة وقرية تل جمال، مشيراً إلى أن الشرطة الروسية تتجول أحياناً داخل المدينة، ولكن ليس لها أي مقر داخلها.

وأوضح المصدر القيادي في الجيش الوطني السوري أنه ليس هناك وجود عسكري روسي كثيف في منطقة تل رفعت. واعتبر أن الأنباء التي تناقلها صحف تركية عن انسحابات للروس من الممكن أن يكون هدفها «جس نبض الأطراف الأخرى ومعرفة ردود فعلها بشكل خاص روسيا». وأعرب المصدر عن اعتقاده بأن القيام بعملية تركية في المنطقة لا يزال أمراً معقداً بسبب عدم سماح إيران لتركيا والجيش الوطني بالاقتراب من مدينتي نبل والزهراء، حتى لو حصلت تركيا على ضوء أخضر روسي. ويرجع ذلك لأن أي عملية في ريف حلب الشمالي والشرقي تجعل المدينتين اللتين ينتمي سكانهما للمذهب الشيعي، وتعدان الخزان البشري للمليشيات الموالية لإيران، على تماس مباشر مع مناطق سيطرة الجيش الوطني.

وتلوّح أنقرة منذ أكثر من شهر بشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق ضد «قسد»، وهو ما استدعى تنسيقاً بين هذه القوات والنظام السوري الذي أرسل تعزيزات أخيراً إلى ريف حلب الشمالي، وخصوصاً إلى منطقتي تل رفعت ومنبج واللتين من المتوقع أن تكونا مسرح العملية التركية المقبلة.

وتندرج منطقة تل رفعت ضمن مناطق النفوذ الروسي منذ مطلع عام 2016، ولذلك تعوّل قوات «قسد» على دور روسي لمنع الأتراك من شنّ عملية في ريف حلب الشمالي والذي تحوّل إلى بؤرة الصراع الرئيسية في سورية بسبب التهديد التركي المستمر.

وتتمركز في هذا الريف كل أطراف الصراع على سورية، حيث تسيطر فصائل المعارضة السورية التابعة لتركيا على العديد من المناطق في هذا الريف، منها: عفرين وريفها شمالي غربي حلب، وأعزاز وريفها، وجرابلس وريفها، والباب وبعض ريفها. في موازاة ذلك، تسيطر قوات «قسد» على منطقة تل رفعت وقرى في محيطها، ومنطقة منبج شمال شرقي حلب وقسم من ريفها. وتتمركز قوات النظام والمليشيات التابعة لإيران ليس بعيداً كبير في منطقة تل رفعت وريفها.

وكان المبعوث الروسي الخاص إلى سورية ألكسندر لافرنتييف أكد أن موسكو حاولت إقناع أنقرة بإلغاء خطتها لشنّ عملية عسكرية في الشمال السوري، وذلك خلال محادثات الجولة 18 من مسار أستانة التي عقدت منتصف شهر يونيو/حزيران الحالي.

ورأى النقيب المنشق عن قوات النظام رشيد حوراني، وهو باحث في «المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هناك ضبابية في الموقف الروسي من العملية التركية، عكسها تصريح لافرنتيف بأن العمل العسكري لن يحل مشاكل تركيا».

وأعرب حوراني عن اعتقاده بأن «هذه الضبابية التي تميل لصالح تركيا، سببها رغبة روسيا في الضغط إلى أقصى حد على قوات قسد، ومواجهة النفوذ الإيراني الذي استشعرت روسيا بأنه حاول تعزيز وجوده في ظلّ انشغالها بحرب أوكرانيا». وأضاف أن روسيا تريد إعطاء حافز للأتراك للحفاظ على موقفهم المتشدد بما يتعلق بانضمام دول أوروبية جديدة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، في إشارة إلى السويد وفنلندا.

واصطدم الوعيد التركي لقوات «قسد» التي تعتبرها أنقرة خطراً على أمنها القومي، برفض روسي وأميركي وإيراني (للعملية التركية)، إذ من الواضح أن أطراف الصراع في سورية تريد الحفاظ على خرائط السيطرة على ما هي عليه اليوم. وباتت سورية مناطق نفوذ إقليمية ودولية، وتريد أنقرة توسعة دائرة نفوذها في الشمال السوري على حساب قوات «قسد» المدعومة من التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من تراجع حدة الوعيد والتهديد التركي في الآونة الأخيرة، إلا أن شرفان درويش، وهو قيادي في مجلس منبج العسكري التابع لـ«قوات «قسد»، أشار في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الجانب التركي «عندما يجد الفرصة سيهاجم مدينة منبج».

ولطالما حاولت تركيا توسيع نفوذها على حساب «قسد» منذ عام 2019، سواء غربي نهر الفرات أو شرقه، إلا أنها في كل مرة تجد رفضاً روسياً أميركياً. وتحاول أنقرة استغلال الغزو الروسي لأوكرانيا وحاجة موسكو والغرب لها نتيجة ذلك، من أجل التعامل العسكري للمرة الثالثة مع قوات «قسد» التي تنظر اليها أنقرة على أنها امتداد لحزب العمال الكردستاني.

وتسيطر «قسد» على مجمل الشمال الشرقي من سورية، وهي مرتبطة بتفاهمات عسكرية مع الجانب الروسي أتاحت له التمدد في منطقة شرقي الفرات، إلا أن موسكو تبحث عن مزيد من التنازلات لصالح قوات النظام، بيد أن هذه القوات ترفض أي تنازل على الأرض لأي من الأطراف.

تندرج تل رفعت ضمن مناطق النفوذ الروسي منذ 2016

لا تسمح إيران بالاقتراب من مدينتي نبل والزهراء

لبنان: تكليف ميقاتي بتشكيل الحكومة

بيروت ـ **رينا الجمّال**

ميقاتي في القصر الجمهوري في بعبدا بعد تكليفه، أمس (حسين بيضون)

أسفرت الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الخميس، عن تكليف رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، بتشكيل الحكومة الـ 78 في تاريخ البلاد والرابعة له، وذلك بعد حصوله على أصوات 54 نائباً من أصل 128. وبعد هذا الرقم الأدنى الذي يناله في «مسيرته الحكومية»، ونال السفير السابق، نواف سلام 25 صوتاً، وامتنع 46 نائباً عن التسمية. ونال رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، والدكتورة في العلوم الاجتماعية روعة حلاب صوتاً واحداً لكل منهما، فيما قاطع النائب أشرف ريفي الاستشارات، وحصد ميقاتي أصوات كتل «حزب الله» أي «الوفاء للمقاومة» المؤلفة من 15 نائباً، و«التنمية والتحرير» (حركة أمل) المؤلفة أيضاً من 15 نائباً، و«التكتل الوطني المستقل» (ينضوي ضمنه تيار المردة برئاسة سليمان فرنجية وبيضم 4 نواب)، و«جمعية المشاريع» التي تضمّ نائبين، و«اللقاء النيابي الشمالي» الذي يضم 6 نواب منهم قدامى «تيار المستقبل»، وتكتل «النواب الأرمن» الذي يضم 3 نواب. كما صوّت 9 نواب مستقلين لصالح ميقاتي.

في المقابل، صوّتت لصالح سلام، كتلة اللقاء الديمقراطي (تمثل الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط وتضمّ 8 نواب)، كتلة الكتائب اللبنانية (برئاسة النائب سامي الجميل وتضمّ 4 نواب)، أولياً، وهو قابل للتحسين حسب التزام الكتل السياسية بالإصلاح». واعتبر أنه «يجب أن نضع خلافاتنا جانباً، فلم نعد نملك ترف الوقت والغرق في الشروط والمطالب».

ومن المقرر أن يجري ميقاتي، في وقتٍ لم يحدّد بعد، استشارات نيابية غير ملزمة مع مختلف القوى السياسية والكتل النيابية، لتشكيل الحكومة العتيدة. وتستبعد قوى سياسية عدة، ولادة الحكومة قريباً، إلا في حال نضوج نواب مستقلين. وبعد تسميته، أصدرت الرئاسة اللبنانية مرسوماً بتكليف ميقاتي الحكومة الجديدة. وفي كلمة له في القصر الجمهوري في بعبدا، بعد التكليف، طلب ميقاتي «تجاوز كل أسباب الانقسام التي دمرت مجتمعنا وضربت المؤسسات»، داعياً «كل القوى السياسية إلى لحظة مسؤولية تاريخية نتعاون فيها جميعاً لاستكمال مسيرة الإنقاذ»، معتبراً أن ذلك «مسؤولية جماعية وليست مسؤولية فرد». وشدّد على أنه «من دون اتفاق مع صندوق النقد الدولي لن تكون فرص الإنقاذ متاحة للبنان». وقال: «تفاوضنا مع صندوق النقد الدولي ووقعنا اتفاقاً أولياً، وهو قابل للتحسين حسب التزام الكتل السياسية بالإصلاح». واعتبر أنه «يجب أن نضع خلافاتنا جانباً، فلم نعد نملك ترف الوقت والغرق في الشروط والمطالب».

ومن المقرر أن يجري ميقاتي، في وقتٍ لم يحدّد بعد، استشارات نيابية غير ملزمة مع مختلف القوى السياسية والكتل النيابية، لتشكيل الحكومة العتيدة. وتستبعد قوى سياسية عدة، ولادة الحكومة قريباً، إلا في حال نضوج تسوية سريعة، كما حصل في حكومة ميقاتي الأخيرة (كُلّف في 26 يوليو/ تموز، وشُكّلها في 10 سبتمبر/أيلول من العام الماضي).

من جانبهم، حضر النواب التغييريون الـ13 معاً إلى الاستشارات، على الرغم من عدم انضوائهم بكتلة واحدة رسمياً. وأعلن المتحدث باسمهم، النائب فراس حمدان، أن 10 من أصل 13 منهم صوّتوا لصالح سلام، وهم، بالإضافة إليه، كل من ميشال الدويهي، بولا يعقوبيان، رامي فنج، وضاح الصادق، ياسين ياسين، ملحم خلف، إبراهيم منيمنة، مارك ضو، نجاة عون، في حين امتنع 3 نواب عن التسمية وهم النواب سينتيا زرازير، حليمة قعقور والياس جرادة. وأكد النواب التغييريون أن تأمين أكثرية لميقاتي يعني استمرارا لنهج التحاصص الذي أدى إلى انهيار البلد. وتنتظر لبنان محطة انتخابية أخرى بدءاً من أواخر أغسطس/آب المقبل، إذ إنه بموجب الدستور، تبدأ عملية انتخاب رئيس جمهورية جديد، قبل شهرين على الأكثر من انتهاء ولاية الرئيس الحالي ميشال عون، في 31 أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

شرق غرب

تبون يزور وهران للمرة الأولى

وصل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الخميس، إلى ولاية وهران غربي الجزائر، في زيارة عمل يدشّن خلالها عدداً من المرافق الرياضية والمنشآت الخدمية، عشية افتتاح دورة الألعاب البحر الأبيض المتوسط، المقامة في المدينة التي تحمل اسم الولاية، غداً السبت. والزيارة هي الأولى إلى ولايات الداخل الجزائري، منذ انتخابه في ديسمبر/كانون الأول 2019.
(العربي الجديد)

مصر: مقتل عنصرين من مسانديّ الجيش

قُتل، أمس الخميس، عنصران من المجموعات القبلية المساندة للجيش المصري بهجوم لتنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش»، في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد. وذكرت مصادر قبلية وشهود عيان أن عبوة ناسفة زرعها التنظيم على ساحل بحر مدينة رفح، انفجرت بمجموعة عسكرية تابعة لـ«اتحاد قبائل سيناء».
(العربي الجديد)

الأحزاب الفرنسية تتجاهل ماكرون

تجاهلت أحزاب فرنسية من اليمين واليسار، أمس الخميس، نداء الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي وجهه مساء أول من أمس الأربعاء، للمساعدة في الخروج من مأزق البرلمان المعلّق، الذي أسفرت عنه الانتخابات التشريعية في الشهر الحالي. وكان ماكرون قد استبعد تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنه دعا زعماء الأحزاب المنافسة إما إلى مناقشة خيارات تشكيل ائتلاف محتمل مع تحالفه الوسطي، أو النظر في تقديم الدعم لإصلاحاته على أساس كل مشروع قانون على حدة. ورفض لويس آليوت، نائب زعيمة حزب «التجمع الوطني» مارين لوبان، الذي يعد الآن ثاني أكبر حزب في البرلمان، نداء ماكرون. أما الزعيم اليساري جان ـ لوك ميلانشون، فشبّه خطاب ماكرون بطبق «الراتاتوي» التقليدي.
(رويترز)

جونسون يرفض الاستقالة

رفض رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، أمس الخميس، التلميحات إلى أنه قد يستقيل في حالة خسارة مقعدين في البرلمان في انتخابات فرعية، واصفاً إياها بأنها «ضرب من الجنون». ومثلت الانتخابات في ويكفيلد، وفي وتيفرتون وهينتون، أمس، أول فرصة للناخبين للحكم على جونسون منذ تقرير الحفلات الحكومي، الصادر في الشهر الماضي.
(العربي الجديد، رويترز)

تحقيقات الكونغرس تطارد مزاعم ترامب

تناول التحقيق البرلماني في الاعتداء على مبنى «كابيتول هيل»، مقرّ الكونغرس الأميركي، أمس الخميس، محاولات الرئيس السابق دونالد ترامب دفع وزارة العدل إلى دعم مزاعمه بشأن تزوير الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها جو بايدن. وشارك وزير العدل السابق بالنيابة جيفري روزن، ونائب الوزير السابق بالنيابة ريتشارد دونهيو، وستيفن إنجل، وهو مسؤول كبير في الوزارة، كشهود في جلسة الاستماع. وحصل اقتحام الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني 2021 على يد أنصار ترامب.
(فرانس برس)

اعلنت الأمم المتحدة أمس الخميس، عن موافقة كل من رئيسي مجلس النواب والأعلى للدولة في ليبيا، عقيلة صالح وخالد المشري، على اللقاء في جنيف، ما يعد فرصة اخيرة لحسم الخلافات حول الآلية الدستورية للانتخابات، وتجنيب ليبيا الانزلاق إلى الفوضى

ليبيا

جنيف تجمع صالح والمشري

أزمة دبلوماسية بين القاهرة وحكومة الوحدة

القاهرة ـ **العربي الجديد**
طرابلس ـ **اسامة علي**

أعلنت المستشارة الأممية للشأن الليبي، ستيفاني وليامز، أمس الخميس، عن قبول رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، دعوتها للاجتماع في مقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، ما يعد ربما الفرصة الأخيرة لجمع الرجلين، بهدف التوصل إلى توافق حول المسائل الخلافية بينهما، والتي لا تزال تقف عقبة أمام إيجاد أرضية دستورية لإجراء الانتخابات الليبية الرئاسية والتشريعية. وتعد إمكانية لقاء صالح والمشري، وحصول توافق بينهما، أيضاً، فرصة لقطع الطريق أمام أي انزلاق للأوضاع في ليبيا، بعد انتهاء أجل خريطة الطريق الأممية للحل، والتي قضت بمرحلة انتقالية وحكومة يرأسها عبد الحميد الدبيبة، تتمسك بموقعها، فيما كان البرلمان الليبي قد كلّف وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا بترؤس حكومة «موازية» تعمل حالياً من سرت. في الأثناء، تصاعدت أزمة دبلوماسية بين القاهرة وحكومة الوحدة الليبية، عنوانها المعلن «سوء معاملة الليبيين على الحدود المصرية»، فيما تبرز في الخلفية اتهامات طرابلس للقاهرة بالانحياز لحكومة باشاغا، وتحذيرها لها من التدخل بالشأن الليبي.

فرصة أخيرة لجمع صالح والمشري

وأعلنت الأمم المتحدة أمس، عن موافقة صالح والمشري، على عقد اجتماع بينهما، وذلك في أواخر شهر يونيو/حزيران الحالي، في جنيف، لبحث مسودة الإطار الدستوري الخاص بالانتخابات. وكتبت المستشارة الأممية ستيفانيي وليامز، على «تويتر»: «يسرني تأكيد قبول كل من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة، دعوتي للاجتماع في مقر الأمم المتحدة في جنيف بين 28 . 29 يونيو». ووجّهت وليامز التحية لرئاسَي المجلسين على التزامهما بإنجاز التوافق بشأن المسائل المتبقية عقب اجتماع لجنة المسار الدستوري المشتركة الأسبوع الماضي في القاهرة، والتي فشلت في التوافق على وضع آلية دستورية للانتخابات. وكانت وليامز أعلنت الأحد الماضي عن انتهاء الجولة الثالثة والأخيرة من مفاوضات اللجنة الدستورية المشتركة من مجلسي النواب والأعلى للدولة، والمتعلقة بالمسار الدستوري، في القاهرة، دون أن يتم إحراز تقدم بشأن التوافق على إطار دستوري للانتخابات. وجاء فشل اللجنة قبل يوم من انتهاء أجل خريطة طريق جنيف، والتي أفرزت مجلساً رئاسياً وحكومة وحدة وطنية، بحسب انتخابات الملتقى السياسي الليبي في فبراير/شباط 2021. وعقب فشل اجتماعات القاهرة، دعت وليامز رئاسَتي المجلسين للاجتماع خلال 10 أيام لتجاوز النقاط العالقة. وأعلن المشري في وقت سابق موافقته على لقاء صالح، قبل أن تعلن وليامز أمس عن موعد اللقاء ومكانه، وموافقة صالح. وكان رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب فتحي باشاغا، قد طالب الإثنين الماضي، رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة، بتسليم السلطة، معتبراً حكومة الأخير منتهية الولاية. كما اعتبر أن اتفاق جنيف انتهى، ودعا الأمم المتحدة إلى المساعدة ودعم حل ليبي ـ ليبي، بعد اقتراحه لخريطة جديدة للحل.

من جهتها، حثّت الأمم المتحدة القادة الليبيين على الامتناع عن استخدام تاريخ 22 يونيو كذاك للتلاعب السياسي. وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق، أول من أمس الأربعاء، إن المنظمة الدولية «تأسف لأن العديد من معالم خريطة الطريق السياسية لمنتدى الحوار السياسي الليبي، قد ضاعت، بما في ذلك إجراء الانتخابات الوطنية». وأضاف أن «خريطة الطريق حدّدت انتهاء المرحلة الانتقالية في 22 يونيو (الحالي)، شريطة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بحلول هذا التاريخ، وهو ما لم يحدث». ولفت حق إلى أن «الأولوية الأمم المتحدة لم تبدأ تظلّ تسهيل العودة إلى العملية الانتخابية على أساس قاعدة دستورية وقانونية سليمة ومتوافق عليها، كما أنها لا تزال على قناعة راسخة بأن الانتخابات هي السبيل الوحيد لمعالجة وتجديد الشرعية الديمقراطية لجميع المؤسسات الليبية».

في غضون ذلك، وفيما يعد موضوع المصالحة أيضاً أساسياً للعبور في ليبيا من المرحلة الانتقالية، أعلن المجلس الرئاسي الليبي، أمس، عن تدشين الرؤية الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية. وقدّم رئيس المجلس محمد المنفي، ونائباه موسى الكوني وعبد الله اللافي، ورئيس المفوضية في الاتحاد الإفريقي موسى فقي، المشروع. وشارك في حفل التدشين كل من صالح والمشري بكلمتين مسجلتين، حيث دعا صالح المجلس الرئاسي إلى تقديم قانون لمشروع المصالحة الوطنية إلى مجلس النواب.

مخاوف على الدور المصري

في غضون ذلك، برزت إلى الواجهة أزمة بين القاهرة وحكومة الوحدة على خلفية تصريحات جديدة لوزارة الخارجية المصرية. وأعربت مصادر دبلوماسية وسياسية مصرية عن قلقها من تصاعد هذه الأزمة، مضيفة المصادر في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، أنه بينما حثّت القاهرة على الامتناع عن استخدام الأمم المتحدة لأي استحقاق سياسي، تاريخ 22 يونيو أداةً للتلاعب السياسي، أصدرت القاهرة بياناً «يهدد بفقدانها قدرتها على التأثير في القضية الليبية». وتصاعدت الأزمة بين وزارتي الخارجية في كل من مصر وليبيا، والتي تسببت بها شكاوى مواطنين ليبيين من «سوء معاملة على الحدود المصرية» عبر منفذ السلوم البري، ووصلت إلى حد توجيه الخارجية الليبية الاتهام إلى مصر بالتدخل في شؤون ليبيا والتعدي على السيادة الوطنية. فبينما المحت مصر إلى أن حكومة الوحدة تستخدم أزمة «عبور المواطنين الليبيين إلى مصر لتشتيت تصريحات جديدة لوزارة الخارجية المصرية. وأعربت مصادر دبلوماسية وسياسية مصرية عن قلقها من تصاعد هذه الأزمة، مضيفة المصادر في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، أنه بينما حثّت القاهرة على الامتناع عن استخدام تاريخ 22 يونيو أداةً للتلاعب السياسي، أصدرت القاهرة بياناً «يهدد بفقدانها قدرتها على التأثير في القضية الليبية». وتصاعدت الأزمة بين وزارتي الخارجية في كل من مصر وليبيا، والتي تسببت بها شكاوى مواطنين ليبيين من «سوء معاملة على الحدود المصرية» عبر منفذ السلوم البري، ووصلت إلى حد توجيه الخارجية الليبية الاتهام إلى مصر بالتدخل في شؤون ليبيا والتعدي على السيادة الوطنية. فبينما المحت مصر إلى أن حكومة الوحدة تستخدم أزمة «عبور المواطنين الليبيين إلى مصر لتشتيت الانتباه عن موعد انتهاء خريطة طريق ملتقى الحوار السياسي وولاية حكومة الوحدة في 22 يونيو»، اتهمت الخارجية الليبية مصر بـ«التدخل في الشأن الليبي والتعدي على السيادة الوطنية، باعتبار العملية السياسية ملكية وطنية للليبيين وحدهم».

حدّدت وليامز موعد اللقاء بين 28 و29 يونيو

حكومة الوحدة: اتفاف جنيف جعل المواعيد تنظيمية وليست ملزمة

كانت وليامز قد اعلنت فشل اللجنة المشتركة في التوافق (محمد كمال/الأناضول)

المسؤولين المصريين أن يحددوا موقفهم في الملف الليبي بوضوح، وذلك بناء على دراسة مستفيضة للأوضاع، ومدى تأثر مصر بها، وبعد ذلك يُرسم تصور للتعامل مع الملف بشارك في وضعه سياسيون وديبلوماسيون وخبراء في القانون، حتى يتحقق الاستقرار في ليبيا، وحتى تخرج مصر فائزة، لكن الحقيقة أن المسؤولين المصريين أهملوا الملف الليبي، واكتفوا بإعلان دعم فريق ضد الآخر».

وقالت المصادر إن «القاهرة لم تبنِ موقفها من الأزمة الليبية على أساس المصلحة الوطنية ومقتضيات الأمن الوطني، ولكنها اتخذت موقفها على أساس التبعية السياسية لدول تعتبرها حليفة مثل الإمارات والسعودية، وذلك ما أدى في النهاية إلى عدم اتضاح الرؤية لدى المسؤولين المصريين حول المصلحة القومية، وساهم في تعقيد الأزمة في الجارة الغربية».

وكانت وزارة الخارجية الليبية قد أعلنت أول من أمس الأربعاء، أنها أبلغت القائم بالأعمال بالسفارة المصرية لدى ليبيا بـ«استياء الوزارة حول الطريقة السيئة التي تجرى فيها معاملة المواطنين الليبيين خلال دخولهم وخروجهم من الأراضي المصرية عبر منفذ السلوم البري». وأضافت في بيان أن «وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية محمد خليل عيسى استقبل القائم بالأعمال بالسفارة المصرية لدى ليبيا تامر مصطفى، لإبلاغه باستياء الوزارة» حول الموضوع. ونقلت الوزارة عن مصطفى «تعبيره عن رفضه هذه الأفعال المشينة وأنها غير مقبولة بالمرة ومستهجنة، وسيعمل بشكل جدي على نقل هذه المشاكل إلى السلطات المصرية المختصة وموافاة وزارة الخارجية الليبية بما سيرد». وفقاً لليبان.

لكن الخارجية المصرية عقّبت على البيان الليبي، عبر المتحدث باسمها السفير أحمد حافظ، الذي نفى «ما نُسب إلى رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية من تصريحات في بيان الجانب الليبي»، معتبراً أنه «ليس من المستغرب أن تحاول بعض الأطراف تناول بيانات غير دقيقة في محاولة لتشتيت الانتباه، لا سيما مع حلول تاريخ 22 يونيو 2022، موعد انتهاء خريطة طريق ملتقى الحوار السياسي وولاية حكومة الوحدة الوطنية الليبية المنبثقة عنه».

وردا على ذلك، قالت وزارة الخارجية الليبية إنها تعتبر ردّ الخارجية المصرية «في غير محله وإجمالياً للواقع والحقيقة». وأعربت عن استغرابها لـ«تصريحات المتحدث باسم الخارجية المصرية بشأن حكومة الوحدة الوطنية وخريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الموقع في جنيف»، واعتبرته «تدخلاً في الشأن الليبي، وتعدياً على السيادة الوطنية، باعتبار العملية السياسية ملكية وطنية لليبيين وحدهم، وليس لدولة أن تحدد تاريخ بدء أو انتهاء المواعيد السياسية الوطنية». وأضافت الخارجية الليبية في بيان أن «اتفاق جنيف أكد انتهاء المرحلة الانتقالية بإجراء الانتخابات وجعل المواعيد تنظيمية وليست ملزمة، كما أن مثل هذه البيانات لها تداعيات خطيرة على أمن واستقرار ليبيا وأن ليبيا قادرة بقيادتها وشبابها أن تقرر مصيرها».

تقرير

مقايضة بين الحلبوسي والإطار التنسيقي

«التيار الصدري» خارج البرلمان

ادّى النواب العراقيون البدلاء عن نواب «التيار الصدري» المستقيلين، أمس الخميس، اليمين الدستورية في البرلمان

بغداد ـ **عادل النواب**

دخلت الأزمة السياسية في العراق منعطفاً جديداً بعد تصويت البرلمان في جلسة طارئة عقدت أمس الخميس، على بدلاء نواب «التيار الصدري» المستقيلين من البرلمان بطلب من زعيم التيار مقتدى الصدر (73 نائباً)، ما ينهي آمال عودة الصدريين إلى البرلمان والعملية السياسية بشكل عام. وأكد سياسيون عراقيون بدء قوى «الإطار التنسيقي»، الذي بات فعلياً الآن التكتل الأكبر في البرلمان، التحرك نحو القوى الأخرى، وخصوصاً العربية السنية والكردية، لبحث ملف تشكيل الحكومة والتصويت على استحقاق منصب رئاسة الجمهورية. وهذه المرة الأولى منذ عام 2006، التي يكون فيها «التيار الصدري» خارج البرلمان، بعدما ظلّ طوال السنوات الماضية محافظاً على نسبة لا تقل عن ثلث مقاعد القوى السياسية الشيعية، وسط هواجس من أن يكون «التيار الصدري»، الفائز في الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعدّ لمرحلة جديدة من الحراك عبر قواعده الشعبية.

ويأتي ذلك وسط تحذيرات أخرى من مغبة ترشيح شخصية مستفزة للصدريين لرئاسة الحكومة، في إشارة إلى رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي باتت أطراف من تحالفه، «دولة القانون»، تطرحه لترؤس الحكومة المقبلة، إلى جانب شخصيات أخرى من حزب «الدعوة»، الغريم السياسي الرئيسي لـ«التيار الصدري».

وعقد البرلمان العراقي، أمس الخميس، جلسته الاستثنائية، بحضور 202 نائب من أصل 325، وبمشاركة القوى السياسية الرئيسية في البرلمان بما في ذلك الإطار التنسيقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة (حلفاء التيار الصدري)، ومقاطعة قسم من النواب المستقيلين ونواب الكتل المدنية أيضاً. وخلال الجلسة التي استمرت نحو ساعة واحدة، أدّى النواب البدلاء عن «التيار الصدري» اليمين الدستورية. وقالت مصادر برلمانية لـ«العربي الجديد»، إن عدد النواب البدلاء بدل نواب الكتلة الصدرية هو 73 نائباً، توزع أغلبهم على قوى «الإطار التنسيقي»، بواقع يقارب الـ50 نائباً أضيف إلى هذا التحالف المدعوم من إيران. وبيّنت المصادر أن «خلافاً داخل قوى الإطار التنسيقي على منصب النائب الأول لرئيس البرلمان، دفع إلى تأجيل حسم التصويت على هذا المنصب إلى حين بدء الفصل التشريعي الجديد، واتفاق هذه القوى على شخصية معينة».

وكشفت المصادر البرلمانية أن «الأسماء المطروحة لمنصب النائب الأول لرئيس البرلمان هي كل من عدنان فيحان، أحمد الأسدي، عطوان العطواني، مصطفى سند، لكن الأقرب لنيل المنصب هو مرشح حركة «عصائب أهل الحق» عدنان فيحان، وجميعهم من قوى «الإطار التنسيقي». وأضافت المصادر أن «رئيس البرلمان محمد الحلبوسي أجرى خلال الجلسة الاستثنائية تعديلاً على نظام البرلمان، حيث تمّ إلغاء هيئة الرئاسة واستبدالها برئيس المجلس ونائبيه، لتكون صلاحية الرئاسة في يده حصراً، وهذا الأمر تمّ الاتفاق عليه مع قوى الإطار التنسيقي مقابل حضور نواب تحالف السيادة إلى الجلسة لاكتمال نصاب الجلسة الاستثنائية».

بدأت قوى «الإطار التنسيقي» التحرك لبحث ملف الحكومة

وختمت المصادر البرلمانية المطلعة بالقول إن «مجلس النواب حسم ملف النواب البدلاء من نواب الكتلة الصدرية، بعد فشل جميع الوساطات في ثني زعيم التيار الصدري عن الانسحاب من العملية السياسية، مع محاولات ثني نواب التيار عن قرار الاستقالة وفق الإجراءات القانونية التي تتيح لهم هذا الأمر». ويقضي قانون الانتخابات البرلمانية في العراق بأن يكون بديل النائب المتوفى أو المستقيل، من يليه بعدد الأصوات في ذات الدائرة الانتخابية، بينما تتوزع المقاعد الأخرى على قوى وكتل أخرى. وحصلت قوى «الإطار التنسيقي» على حصة الأسد من مقاعد «التيار الصدري»، بما يقارب الـ50 مقعداً نيابياً. وقال القيادي في «الإطار التنسيقي»، محمد الصيهود، لـ«العربي الجديد»، إنه «بعد أداء النواب البدلاء لليمين الدستورية، أصبحت حالة الانسداد السياسي من الماضي، والوقت حالياً هو للحوار والتفاوض بين جميع الكتل للإسراع بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة»، بحسب رأيه. وبيّن الصيهود أن «عدد نواب الإطار التنسيقي بعد أداء النواب البدلاء لليمين الدستورية تجاوز الـ125 نائباً، غير النواب من حلفاء الإطار أو القريبين منه». وأضاف الصيهود أنه «خلال اليومين المقبلين، سيكون هناك حراك سياسي مكثف بين كل القوى السياسية، من أجل تشكيل حكومة جديدة قوية، تشارك فيها كل الأطراف السياسية دون تهميش أي طرف سياسي، وهناك تفاهمات أولية كبيرة جرت خلال اليومين الماضيين بين الإطار والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة».

في المقابل، رأى المحلل السياسي أحمد الشريفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «خروج التيار الصدري من البرلمان لا يعني غيابه عن المشهد السياسي»، لافتاً إلى أن «الأيام المقبلة ستشهد، بحسب ما يجري تسريبه، صدور قرارات جديدة من قبل زعيم التيار مقتدى الصدر بشأن تطورات العملية السياسية». وبيّن الشريفي أن أي حكومة «تشكل من دون موافقة الصدر لن تصمد طويلاً أمام الاحتجاجات الشعبية».

هواجس من نزول الصدريين إلى الشارع (أحمد الربيعي/فرانس برس)

شرق غرب

كوريا الشمالية: اجتماع عسكري يسبق تجربة نووية

بحثت كوريا الشمالية إسناد مهام عملياتية إضافية لوحداتها العسكرية على الخطوط الأمامية خلال اجتماع عسكري مهم، حسبما أعلنت وسائل إعلام رسمية، أمس الخميس، ما يشير إلى أن البلاد قد ترغب في نشر أسلحة نووية في ساحة المعركة، تستهدف خصمتها كوريا الجنوبية على طول الحدود المتوترة بين البلدين. ويأتي ذلك في الوقت الذي قال فيه مسؤولون كوريون جنوبيون إن كوريا الشمالية انتهت من الاستعدادات لأول تجربة نووية لها منذ خمس سنوات.

(أسوشييتد برس)

رغبة بفتح الحدود بين بوغوتا وكاراكاس

تحدث الرئيس الكولومبي المنتخب غوستافو بيترو (الصورة) مع نظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو، مساء أول من أمس الأربعاء، عن رغبتهما المشتركة في «إعادة» السفر عبر الحدود، الذي يخضع لقيود كبيرة منذ عام 2019 بسبب توقف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وكتب مادورو على «تويتر» «نأقشنا الرغبة في إعادة الأمور إلى طبيعتها على الحدود». وأعلن بيترو، أول رئيس يساري في تاريخ كولومبيا، أنه يريد تطبيع العلاقات بين البلدين.

(فرانس برس)

حكومة فنزويلا والمعارضة في منتدى أوسلو

حضر مندوبون من الحكومة والمعارضة الفنزويليتين منتدى أوسلو الذي افتتح في النرويج، أول من أمس الأربعاء، واستمرت أعماله أمس الخميس. وكتبت الحكومة النرويجية على «تويتر»: «نرحب بحضور خورخي رودريغيز ممثلاً للحكومة (الفنزويلية) وهيراردو بلايدي ممثل وفد المنصة الموحدة (معارضة) في منتدى أوسلو». وفي مايو/أيار الماضي، التقى مندوبون للسلطة والمعارضة بهدف «إنقاذ روح» عملية التفاوض بعد إعلان واشنطن رغبتها في تخفيف جزء من العقوبات التي فرضتها على الحكومة الفنزويلية.

(فرانس برس)

ميانمار: نقل سو تشي إلى سجن انفرادي

نقلت الحاكمة المدنية السابقة لميانمار أونغ سان سو تشي (الصورة)، من مركز إقامتها الجبرية إلى حبس انفرادي في مجمع سجون في نايبيداو العاصمة، كما أعلنت المجموعة العسكرية الحاكمة، أمس الخميس. ومنذ إطاحتها في انقلاب 1 فبراير 2021، كانت سو تشي قيد الإقامة الجبرية في مكان غير معروف في نايبيداو، بحسب مصادر.

(فرانس برس)

دعوة يابانية لتقليص الوجود العسكري الأميركي

أحيا حاكم أوكيناوا اليابانية، دينّي تاماكي، أمس الخميس، الذكرى الـ 77 لنهاية واحدة من أشرس معارك الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) بالدعوة إلى مزيد من تقليص الوجود العسكري الأميركي هناك، وسط مخاوف متزايدة من التورط في توترات إقليمية. وفي إعلان السلام الذي ألقاه، شبه تاماكي معركة أوكيناوا في 23 يونيو/حزيران 1945، بالغزو الروسي لأوكرانيا. ويتمركز نحو 50 ألف جندي أميركي في اليابان.

(أسوشييتد برس)

رصد

جرحى برصاص الاحتلال... واعتقالات

رام الله ـ **محمود السعدي**

أصيب 3 فلسطينيين بجروح، أحدهم إصابته خطيرة، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم الدهيشة جنوبي بيت لحم جنوبي الضفة الغربية، فيما شيع أهالي بلدة صيرة إلى الغرب من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية أمس الخميس، جثمان الشهيد نبيل غانم (53 عاماً) والذي قضى بنيران الاحتلال الإسرائيلي يوم الأحد الماضي، خلال محاولته اجتياز إحدى فتحات الجدار العازل للعمل في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948. وأعلنت الهيئة العامة للشؤون المدنية أن الاحتلال الإسرائيلي سلّم، أمس الخميس، جثمان غانم، لطواقم الهيئة والهلال الأحمر الفلسطيني وذوي الشهيد أمام مقر الارتباط الإسرائيلي في حوارة جنوب المحافظة.

من جهة ثانية، أفاد وزارة الصحة الفلسطينية في بيان، بوقوع إصابة خطيرة لشاب يبلغ من العمر 23 عاماً، وصل إلى مستشفى بيت جالا الحكومي وهي يعاني من نزيف حاد في البطن نتيجة إصابته برصاصة أطلقها عليه جيش الاحتلال. وأكدت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إصابة شاب آخر نقل بدوره إلى المستشفى، فيما نقلت وكالة «وفا» الفلسطينية عن منسق لجنة التنسيق الفصائلي في بيت لحم محمد الجعفري إشارته إلى إصابة شخص ثالث برصاص الحي. وذكرت المصادر المحلية أنّ قوة خاصة إسرائيلية (مستعربون) اقتحمت مخيم الدهيشة، ليل أمس الأول الأربعاء، بسيارة مدنية، أعقب ذلك اقتحام قوة من جيش الاحتلال المخيم، تخلله نشر القناصة على أسطح المنازل، في محاولة لاعتقال أحد الشبان، لكنها فشلت في ذلك. ودهمت قوات الاحتلال منزل الفلسطيني كريم الأطرش للمرة الثانية خلال خمس ساعات، بحثاً عن نجله ليث، مطالبة ذويه بتسليمه، لكنها لم تجده.

إلى ذلك، اعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة فلسطينيين من مخيم شعفاط، شمال شرقي القدس، كما أبعدت شاباً عن البلدة القديمة، واعتقلت شاباً آخر. واعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة فلسطينيين من مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، وشاباً من مخيم الفوار جنوب الخليل، وشابين آخرين من بلدتي إذنا وبيت أولا بمحافظة الخليل. كما اعتقلت الأسيرين المحررين أسامة محمد الحروب وغسان عبد الوهاب زغيبي، بعد مداهمة منزليهما في مدينة جنين. وكانت قوات الاحتلال اعتدت، مساء أمس الأول، بالضرب على عدد من النشطاء والمتضامنين الأجانب واحتجزت اثنين منهم، في مسافر يطا جنوب الخليل، أثناء احتجاجهم على عمليات التدريب التي تنفذها قوات الاحتلال بالقرب من منازل المواطنين في منطقة المركز بمسافر يطا.

اعتدت قوات الاحتلال على نشطاء في مسافر يطا (مامون وزوز/الأناضول)

الحدث

قضاة تونس يواصلون انتفاضتهم

«يوم غضب» ضد سعيّد

تونس ـ **بسمة بركات**

تبدو المواجهة بين القضاة في تونس والرئيس قيس سعيّد، طويلة جداً. وفي هذا الإطار نظمت تنسيقية الهياكل القضائية، أمس الخميس، «يوم غضب» بعد نحو 3 أسابيع من إعلان القضاة الإضراب، لتحقيق مطالبهم المتعلقة بالتراجع عن المرسوم 35، الصادر في 1 يونيو/حزيران الحالي، والذي يسمح لرئيس الجمهورية بإعفاء قضاة. وقال رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمادي، خلال الوقفة أمام قصر العدل في العاصمة تونس، والتي رفع فيها شعارات بينها «الشعب يريد قضاء مستقلاً»، إن «قضاة تونس يتحملون المسؤولية في تعليق العمل جراء الإضراب، لأن الشعب هو الذي سيدفع ثمن ما يحصل من حريته وحقوقه». وأكد أن «ما حصل لا علاقة له بإصلاح القضاء، لأن العملية مفضوحة، فهناك قضاة متهمون بالفساد وآخرون صدرت بحقهم أحكام ولم يتم عزلهم أو إعفاءهم لأنهم مع رئيس الجمهورية، وقراراته». واعتبر الحمادي أنه «تمت مجابهة تعليق العمل (في المحاكم) بالتجاهل وغياب الحوار، فيما يجب على السلطة أن تسعى للتوصل إلى حل عبر الحوار، لكنها مصرة على فرض الأمر الواقع». وأضاف: «هناك شكل نضالي جديد اتخذه قضاة معنيون بقائمة الظلم من خلال إضراب الجوع الذي يخوضونه، وهي خطوة غير مسبوقة من قبل القضاة في تونس»، مؤكداً أن «الجوع ولا قضاء الخنوع».

وأكدت الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة التونسيين روضة القرافي أن «على سعيّد ألا يستهين بهذا التجمع المهم، وهذا المشهد الذي يجمع جميع الهياكل القضائية». وبينت أن «عدم تسييس القضاء يكون عبر عدم تدخل السلطة التنفيذية في القضاء، وليس بوضع اليد وبقرارات فردية»، موضحة أن «عمق تسييس القضاء كان من خلال القرارات التي اتخذها سعيّد». وتابعت أن الهياكل القضائية مددت عملية تعليق العمل في المحاكم أسبوعاً بعد آخر، و«لا مجيب، رغم فتحهم لباب الحوار». وأشارت إلى أن سعيّد ووزيرة العدل (ليلى جفال) لم يتفاعلا مع إضراب القضاة، ولا يجيبان على مطالبهم، فهما يريدان فرض سياسة الأمر الواقع». وشددت رئيسة جمعية القاضيات التونسيات سيدة قارشي على أنه «لا يمكن إعفاء قاضٍ بجرة قلم»، مبينة أن «رئيس الجمهورية يتحمل مسؤولية ما يحصل للقضاء». وشددت على مواصلة النضال من أجل استقلالية القضاء، داعية إلى إنهاء العمل بآلية الإعفاء.

متابعة

بايدن يعد «خريطة» للتطبيع بين السعودية وإسرائيل

تستعد إدارة الرئيس جو بايدن، خلال زيارته الى السعودية، منتصف الشهر المقبل، لطرح «خريطة طريق» للتطبيع بين الرياض وتل ابيب

غزة ـ **صالح النعامي**

تعكف إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على صياغة «خريطة طريق» لتوسيع اتفاقيات التطبيع بين دول عربية وإسرائيل، على أن يتم طرح هذه الخريطة خلال زيارته إلى إسرائيل والسعودية خلال 13 إلى 16 يوليو/تموز المقبل. ونقل موقع «واللا» الإسرائيلي، أمس الأربعاء، عن أربعة من كبار الموظفين الأميركيين، ضمن المسؤولين عن إعداد الخريطة، قولهم إنّ بايدن سيبحث تطبيق «خريطة الطريق» المتعلقة بالتطبيع مع المسؤولين السعوديين والإسرائيليين خلال الزيارة. وأوضحت أنهم شددوا على أنه من غير المتوقع أن يتم الإعلان عن اتفاق بشأن التطبيع قبل الزيارة.

وتوقع المسؤولون الأميركيون، بحسب الموقع، أن توافق السعودية على «تطبيع تدريجي» يتخذ الحكم في الرياض في إطاره قرارات تخدم المصالح الإسرائيلية. وأضاف المسؤولون أنّ إدارة بايدن من خلال الاهتمام ببلورة «خريطة الطريق»، معنية بأن تواصل نهج إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب القائم على العمل على تطبيع العلاقة بين إسرائيل والدول العربية، وهو النهج الذي أفضى إلى توقيع اتفاقات تطبيع مع كل من الإمارات والبحرين والمغرب.

من جهتها، قالت نائبة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، خلال جلسة استماع برلمانية أمس الأول: «نعمل في الكواليس مع بعض الدول الأخرى» غير تلك التي طبّعت علاقاتها مع إسرائيل بموجب «اتفاقيات أبراهام» التي رعاها ترامب عام 2020. وأضافت، بحسب ما نقلته وكالة «فرانس برس»: «أعتقد أنكم سترون أشياء مثيرة للاهتمام خلال زيارة الرئيس» المرتقبة إلى إسرائيل والسعودية، حيث من المنتظر أن يشارك بايدن في قمة مجلس التعاون الخليجي في جدة. وعندما سُئلت عن تفاصيل هذه التطورات المرتقبة، لم تحدد باربرا ليف ما إذا كان الأمر يتعلق باعتراف كامل من دول جديدة بإسرائيل، أو خطوة أكثر تواضعاً نحو تطبيع العلاقات. كما أنها لم تكشف عن الدول التي تقصدها، معتبرة أنّ الكشف عن هذه الدول أمر يتعلّق بالرئيس.

وتؤكد إدارة بايدن أنها تريد توسيع «اتفاقيات ابراهام» التي قادت دولاً عربية إلى الاعتراف بإسرائيل، لأول مرة منذ أن اعترفت بها مصر في 1979 والأردن في 1994. وأعلن البيت الأبيض أن بايدن سيسافر برحلة مباشرة من إسرائيل إلى السعودية، ما سيشكل سابقة لرئيس أميركي خلال زيارته المنطقة. ويأمل البعض في تحقيق مزيد من التقدم خلال الزيارة الرئاسية. وفي تصريح لوكالة «فرانس برس»، قال السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل دان شابيرو، والذي يعمل حالياً باحثاً في مركز «أتلانتيك كاونسل»، إنه يتوقع وضع «خريطة طريق» نحو التطبيع بين السعودية وإسرائيل.

ولفت مسؤولون إسرائيليون تحدث إليهم موقع «واللا»، إلى أنّه يُتوقع أن تعلن السعودية خلال الزيارة عن السماح للطيران المدني الإسرائيلي المتجه إلى جنوب شرق آسيا بالتحليق في أجوائها، وهو ما سيحسن من ظروف عمل شركات الطيران الإسرائيلية بشكل كبير. وذكر الموقع بأنّ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قال، في مقابلة مع مجلة «ذي أتلانتيك» نشرت أخيراً، إنه لا يرى في إسرائيل «دولة عدواً بل حليف محتمل ترتبط بالسعودية مصالح مشتركة كثيرة».

وأشار الموقع إلى ما كشفه، أواخر مايو/أيار الماضي، عن أنّ الولايات المتحدة تدير مفاوضات بين السعودية وإسرائيل بشأن الشروط التي تضعها تل أبيب لتسمح بنقل جزيرتي تيران وصنافير إلى سيادة المملكة. ولفت إلى أنّ إسرائيل تطالب السعودية بترتيبات أمنية كبيرة وضمنها نزع السلاح من تيران وصنافير والتوسع في أنشطة التطبيع، مقابل سماحها بعدم وجود مراقبين دوليين في الجزيرتين.

يشار إلى أنّ مسؤولين أميركيين وإسرائيليين توقعوا أن تشهد زيارة بايدن توافقاً على توسيع التعاون الأمني بين إسرائيل من جهة والسعودية ودول عربية أخرى من جهة ثانية. وقال السفير الأميركي في إسرائيل توماس نايدس، في وقت سابق، إنّ الهدف الرئيس لزيارة بايدن يتمثل في تقوية العلاقة الإسرائيلية ـ السعودية. ورجحت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الخميس، أن يعلن بايدن خلال زيارته المنطقة عن إطلاق منتدى أمني إقليمي بمشاركة إسرائيل والولايات المتحدة، ويضم السعودية، والبحرين، والإمارات، والسودان، ومصر والأردن.

وكان وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس أعلن، الإثنين الماضي، أن إسرائيل أعدت، بالتعاون مع أميركا، خطة لـ«تقوية أوجه التعاون الأمني» مع الدول العربية. ولفت إلى أن الخطة التي عكف عليها جيش الاحتلال ووزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تنص على أن يتم التعاون تحت مظلة قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي.

باربرا ليف: سترون أشياء مثيرة للاهتمام خلال الزيارة

قضية

يحاول رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، عبر تواجده في الرياض، تسريع تنفيذ التعهدات السعودية والإماراتية بالدعم الاقتصادي

رشاد العليمي في الرياض

تسريع تنفيذ التعهدات الاقتصادية السعودية ـ الإماراتية لليمن

صارب ـ **نايف القداسي**

استقر المقام برئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي في الرياض، بعد جولة عربية زار خلالها الكويت والبحرين ومصر وقطر، من دون العودة إلى العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، التي تشهد غلياناً شعبياً بسبب تردي الخدمات، لاسيما الكهرباء، والانهيار المستمر في وضع العملة مقابل الدولار. وأشارت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، التابعة إلى الحكومة، في تقرير عن جولة العليمي، أمس الأول، إلى أنه وصل إلى الرياض السبت الماضي، «حيث يجري التسهيل العاجل لمبلغ 900 مليون دولار من الأشقاء في السعودية والإمارات لشراء مشتقات نفطية للسوق المحلية وبيعها للمواطنين بأسعار مناسبة». ولم يظهر العليمي منذ ذلك الحين في أي مناسبة مع المسؤولين السعوديين، وهو ما دفع صحافيين ووسائل إعلام يمنية للتكهن أنه قد يقيم في الرياض لفترات، أسوة بسلفه عبدربه منصور هادي الذي اتخذ من الرياض مقراً لحكمه، منذ غادر البلاد في مارس / آذار 2015.

وقال مصدر مطلع، لـ«العربي الجديد»، إن العليمي سيعود قريباً إلى عدن. ومنذ تشكيل المجلس الرئاسي في 8 إبريل/ نيسان الماضي، وانتقاله إلى عدن في 17 الشهر ذاته، استقر العليمي في قصر معاشيق في المدينة، ولم يغادرها إلا في جولتين خارجيتين، كانت هذه الثانية، بينما شملت الأولى الرياض وأبو ظبي، عاد بعدها إلى القصر نفسه.

تسريع إنفاذ التعهدات السعودية والإماراتية

وحول سبب مرور الوفد بالرياض في طريق عودته، قال المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، إن العليمي وفريقه «حالياً متواجدون في الرياض بهدف تسريع إنفاذ التعهدات السعودية والإماراتية بالدعم الاقتصادي»، مشيراً إلى أن «هناك تجاوبا من القيادة السعودية، وتوقعات بخطوات عملية قريبة». وقال المصدر المطلع، لـ«العربي الجديد»، إن الجولة إجمالاً «كانت إيجابية وستعلن (ستظهر) نتائجها قريباً». وكانت السعودية والإمارات تعهدتا عقب إعلان تشكيل المجلس الرئاسي بتقديم ثلاثة مليارات دولار كدعم عاجل لليمن، منها مليارا دولار مناصفة بين الدولتين دعماً للبنك المركزي، ومليار ثالث، ينقسم إلى 600 مليون دولار لصندوق دعم شراء المشتقات النفطية و400 مليون دولار لمشاريع ومبادرات تنموية، إضافة إلى 300 مليون دولار لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لعام 2022. وفي محاولة للفت الأنظار إلى جاهزية البنك المركزي لتلقي الدعم الخليجي المعلن، بشر رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك، خلال زيارته للبنك المركزي بعدن، الثلاثاء الماضي، بأن الأوضاع الاقتصادية ستشهد انفراجة في القريب العاجل، وسيلمسها كل المواطنين مع وصول الدعم المعلن من السعودية والإمارات. وساد تفاؤل عريض بعد تشكيل المجلس الرئاسي الذي ضم مختلف القوى اليمنية المناهضة للحوثيين. وتوقع اليمنيون تحسن الوضع الاقتصادي المتردي، خاصة بعد وعود الدعم التي أعلنتها السعودية والإمارات. لكن في الأسابيع الأخيرة بدأ منسوب الأمل يتراجع، خاصة في ظل تعثر الحكومة في توفير الكهرباء لمدينة عدن، وهو التحدي الأبرز في صيف المدينة الساخن، ثم معاودة الريال للانهيار أمام الدولار، في ظل تأخر تسليم التعهدات الخليجية. ووعد العليمي، في تعليقه على الاحتجاجات الجارية في عدن ومدن ومناطق يمنية، بإلزام الحكومة بتغيير طريقتها في التعامل مع الأوضاع عما كان في السابق. وخاطب العليمي، المحتجين عبر «تويتر» أمس الأول الأربعاء: «لقد تابعت بالم شديد واهتمام بالغ الاحتجاجات الشعبية في مدينة عدن الحبيبة، وأتفهم أسبابها ومبرراتها، وأعدكم بأني وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي سنبذل كل جهد لاتخاذ كل ما يمكن عمله، وسيذل المزيد من الجهود لأجل الحصول على مساعدات استثنائية عاجلة من أشقائنا للتخفيف من هذه الأزمة الخانقة في قطاع الكهرباء، والتي تحتاج إلى تدخلات سريعة بعيداً عن كل فساد وروتين وبيروقراطية عرقلت كل المحاولات السابقة، وكذلك التفكير في خلق الفرص والحلول لمواجهة هذه المعوقات». وأضاف أن «كل ما أطلبه منكم هو منحنا المزيد من الوقت لمعالجة المشكلة وتجاوز هذه الأزمات المركبة»، مؤكداً أن المجلس الرئاسي «سيلزم الحكومة بالقيام بواجباتها بطريقة مختلفة عما كان في السابق، ليكون الوزير فيها موظفاً في خدمة الشعب».

جولة لحشد الدعم العالمي

وقال الصحافي سامي نعمان، لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة العليمي إلى دول الخليج ومصر تهدف إلى حشد الدعم السياسي والاقتصادي والمالي بشكل خاص للسلطة الشرعية، لإسناد البلاد في هذه المرحلة الفاصلة لمعالجة المشاكل المتراكمة أمام الحكومة واليمن بشكل عام». واعتبر أن «الزيارة بحد ذاتها كانت مهمة»، مشيراً إلى أنها تهدف إلى «إعادة دفء العلاقات، خاصة مع بعض الدول، إلى مسارها الصحيح، وقد تسهم في معالجة الكثير من الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق دعم اقتصادي للبلد، وتنفيذ مشاريع عالقة أو جديدة، كما حصل في الكويت، التي أعلنت أنها ستعين مبعوثاً خاصاً إلى اليمن يهتم أساساً بقضايا التنمية». وقال نعمان إن «الصندوق الاجتماعي للتنمية لديه مشاريع استراتيجية وضخمة كثيرة معلقة من 2009 و2010، بسبب الاضطرابات في البلاد، وهي بحاجة إلى حلحلة». وأشار إلى أن «الزيارة إلى مصر تهدف لتحسين ظروف اليمنيين، الذين تعتبر مصر وجهتهم الرئيسية، بالإضافة إلى مليون يمني مقيم بشكل شبه منتظم هناك بصفة أقرب إلى اللجوء. وهم إما اتخذوا من مصر نقطة للعبور إلى دول أخرى أو نقطة استقرار مرحلية حتى تتحسن ظروف وأوضاع البلاد للعودة إلى وظائفهم وأعمالهم».

وبشأن زيارة العليمي إلى الدوحة، أوضح نعمان أنها تهدف لترميم العلاقات مع قطر، موضحاً أن «اليمن كان شارك في الأزمة مع قطر، وجميع تلك الدول رممت علاقاتها باستثناء اليمن، الذي يحتاج إلى تحسين مواقف قطر تجاه القضية اليمنية». وحول عودة العليمي إلى الرياض، قال نعمان إن «الرياض في النهاية هي مؤقت للحكومة شبه منتظم هناك بصفة أقرب إلى اللجوء. وهم حالياً جزء من مقر الإقامة والحكومة والرئاسة، وربما تكون المكان الأكثر استقراراً للحكومة أو للرئاسة من عدن». وأضاف أن «المجلس الرئاسي منذ تأسيسه قضى معظم فترته السابقة في عدن، لكن عودته إلى الرياض، من دون ترتيبات رسمية عبارة عن عودة إلى المقر المؤقت، وهم سيعودون إلى عدن». وأشار إلى أن «عدن تشهد اضطرابات شعبية، والرئيس (العليمي) نشر تغريدة على تويتر وعد الناس فيها بمعالجات وأنه يتألم لمعاناتهم. هذه خطوة جيدة، أن يلتفت الرئيس إلى معاناة الناس ويخاطبهم ويطمئنهم ويتواصل معهم في كل الظروف والأوضاع، سواء كانت سيئة أو جيدة. وللأسف هذا ما كنا نفتقده في الرئاسة السابقة».

وعد العليمي اليمنيين ببذل الجهود للحصول على مساعدات للتخفيف من أزمة الكهرباء (فايز نور الدين/فرانس برس)

> سامي نعمان: الزيارة قد تسهم في معالجة الأوضاع الاقتصادية
>
> توقع حسين الصوفي وجود اطراف دولية تعمل على خلط الأوراق

نفض غبار الجمود السياسي

وقال رئيس مركز البلاد للدراسات حسين الصوفي، لـ«العربي الجديد»، إن «الجولة الرئاسية كانت ضرورية، وباعتقادي أنها أعادت طرح القضية اليمنية بحجمها وصورتها الحقيقية، ونفضت الغبار الذي سببه الجمود السياسي خلال الفترة الماضية، وحظيت باهتمام جيد، ولو من ناحية البروتوكولات. ومن باب أولى، ناقشت ملفات محورية مع الأشقاء العرب، في ظل الأنانية الدولية الانتقائية». وأضاف أن «أهميتها تأتي من أهمية الظرف الحالي الذي يمر به اليمن، ذات الموقع الاستراتيجي، بالنسبة للمنطقة عموماً، وآثار الفوضى الإيرانية وانعكاساتها على العرب». وتابع: «لعل ما انعكس من تصريحات للقادة العرب في المؤتمرات الصحافية مؤشر على وجود دبلوماسية نشطة لحصد ثمرة هذه الزيارات». إلا أن الصوفي توقع وجود «أطراف دولية لا تزال لديها حسابات خارج المصلحة اليمنية، وتسعى لفرض أجندة معينة، أو تعمل على خلط الأوراق وتشويش المرحلة السياسية الحالية، وهو ما يمكن فهمه بعودة المجلس إلى الرياض، واعتقد أن بقاءهم في الرياض مؤقت وقصير جداً».

وكان العليمي قام بجولته العربية الأخيرة بحثاً عن دعم للملفات تعد ذات أولوية، وترتب عليها قدرة المجلس على النجاح. وكتب قبيل جولته في 6 يونيو/حزيران الحالي، على صفحته في «تويتر»، إن الجولة «ترتكز على تعزيز العلاقات الثنائية مع عدد من الدول الشقيقة، ومستجدات الوضع اليمني وسبل حشد الدعم للإصلاحات الجارية في البلاد». وأوضح العليمي وقتها أنه سيناقش مع الدول المضيفة «أولويات الدعم المطلوب للاقتصاد اليمني، وجهود استعادة الدولة، وإحلال السلام والاستقرار في اليمن». لكن لم يعلن، خلال زيارته للدول الأربع، وهي مصر والكويت والبحرين وقطر، أية نتائج، رغم وصفها في أخبار العليمي بأنها «زيارات ناجحة».

وكانت جولة العليمي الخليجية بدأت في الكويت، في 6 يونيو الحالي، حيث تلقى تأكيداً من ولي العهد مشعل الأحمد الصباح على «دعم الكويت الكامل لكافة الجهود التي يقودها تحالف دعم الشرعية، وكذلك الجهود الأممية والإقليمية والدولية، سياسياً واقتصادياً وإنسانياً». ووفقاً لوكالة «سبأ» اليمنية الحكومية، فإن رئيس مجلس الوزراء الكويتي صباح خالد الصباح أشار، خلال اللقاء مع العليمي، إلى توجيهات أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهده، التي تقضي بتقديم كافة أشكال الدعم للشعب اليمني وقيادته السياسية، بما في ذلك تعيين سفير جديد، وتسمية منسق لإدارة المشروعات الكويتية في اليمن.

وفي المنامة، التقى العليمي ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، الذي أعرب عن تأييد بلاده التام لعضوية اليمن الكاملة في مجلس التعاون الخليجي. وفي ثالث المحطات، القاهرة، رافق العليمي 5 من أعضاء مجلس القيادة، هم عبدروس الزبيدي، وسلطان العرادة، وعبد الله العليمي، وعثمان مجلي، وفرج البحسني، بالإضافة إلى عدد من الوزراء والمسؤولين. وتركزت المباحثات بين العليمي والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على الملفين السياسي والأمني. وناقش الجانبان، بحسب بيان يمني، «المخاطر المحدقة بأمن وسلامة الملاحة الدولية مع زيادة الأنشطة العدائية المدعومة من إيران، عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، واتفقا على تضافر جهود تأمين الملاحة البحرية»، وكذلك «ما يمكن أن يحدثه انهيار الناقلة صافر (الراسية قبالة سواحل اليمن الغربية دون أي صيانة منذ ثماني سنوات) من كارثة بيئية ستشمل اليمن ومصر وكافة الدول المطلة على البحر الأحمر». وفي الدوحة، التقى العليمي في ختام جولته الثانية في المنطقة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وبحثا العلاقات الثنائية وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات. وحسب الموقع الرسمي للديوان الأميري القطري، فقد أطلع العليمي الأمير تميم على «أبرز مستجدات الأوضاع في اليمن، كما جرى بحث عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك». وذكرت «سبأ» أن رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي أجروا، خلال الزيارة، مباحثات ثنائية مع أمير دولة قطر، ولقاءات بكبار المسؤولين القطريين ورؤساء المنظمات والهيئات القطرية العاملة في اليمن، تركزت حول مستجدات الوضع اليمني وسبل الدفع بالعلاقات الثنائية، وجهود إحلال السلام في البلاد، والدعم القطري المنشود لمجلس القيادة وإصلاحاته الاقتصادية والخدمية والأمنية على طريق استعادة الدولة وإحلال السلام والاستقرار في اليمن.

بناء هيكل اللجنة العسكرية

اطلع عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء عيدروس الزبيدي، في العاصمة المؤقتة عدن، أمس الخميس، من رئيس اللجنة العسكرية والأمنية العليا اللواء هيثم قاسم طاهر على «ما تم أنجازه في جانب تشكيل الفرق المنبثقة عن اللجنة واختصاص كل منها، وتوزيع المهام في إطار اللجنة، والخطط والآليات المنظمة لعملها». ونقلت وكالة «سبأ»، التابعة للحكومة، عن طاهر قوله إن «اللجنة قطعت شوطاً كبيراً في بناء هيكلها الإداري».

تقرير

الغليان الإثني يكبر في إثيوبيا

يتواصل الغليان الإثني في إثيوبيا منذ حرب إقليم تيغراي، وهذه المرة يواجه رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد تمرداً مستجداً لدى الأورومو، مع نشاط متزايد لـ«جيش تحرير أورومو»، المتهم بتنفيذ مجزرة قبل أيام بحق مواطنين من إثنية الأمهرة، والتي ترفض بدورها أي اتفاق مع إقليم تيغراي على حسابها

«جيش تحرير أورومو» يتحدى أبي أحمد

لم تحجب الهدنة المستمرة في إقليم تيغراي، شمالي إثيوبيا، منذ مارس/آذار الماضي، حالة الحرب المستمرة في هذا البلد، منذ أن أطلق رئيس الوزراء آبي أحمد حملته العسكرية على الإقليم و«جبهة تحرير تيغراي» في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. ويبدو اليوم، وكأن الحرب التي عادت لتستعر في إثيوبيا الواقعة في منطقة القرن الأفريقي، والتي أسفرت عن أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، وسُجّلت فيها انتهاكات إنسانية لا تحصى من قبل القوات الحكومية ومقاتلي «الجبهة» على حدّ سواء، والأطراف المحلية والإقليمية التي ساندت كلاً منهما، قد أعادت إشعال فتيل التناحرات والضغائن الإثنية في هذا البلد. تطورات تأتي ليس فقط لتنسف مساراً من العمل الدائب في إثيوبيا لسنوات سابقة للوصول إلى مصاف الدول الأفريقية الواعدة اقتصادياً، بل لترخي بثقلها على المنطقة، حيث من الممكن أن تشتعل أكثر من مواجهة في أي لحظة، يستفاد من الغليان الإثني في إثيوبيا لتسعير نيرانها.

ويبدو أن حملة أبي أحمد العسكرية، التي تمدّدت خارج حدود إقليم تيغراي، وتصل إلى أورومييا معقل إثنية الأورومو التي يتحدر منها رئيس الوزراء، تواجه بمقاومة من متمردي الأورومو الذين يجدون فرصة لتحدي السلطات الفيدرالية. في موازاة ذلك يزداد الشعور لدى إثنية الأمهرة باستهدافها، حيث تضغط على أبي أحمد لعدم الاتفاق مع أي إثنية أخرى على حسابها. ويجعل كل ذلك مساعي رئيس الوزراء منذ وصوله إلى الحكم، لتثبيت مركزية السلطة، في مهب الريح، بينما يزداد التحدي الإثني والمناطقي له، ويستعاد الاقتتال العرقي والإثني في هذا البلد، والذي تنغمس القوات الفيدرالية فيه بشكل كبير. وبالتوازي مع الأزمة المستمرة في إقليم تيغراي شمالي البلاد، والتي تحولت إلى أزمة إنسانية خانقة تسعى حكومة أبي أحمد إلى استغلالها لفتح مرحلة تفاوض مع التيغرايين، سلّطت المجزرة التي ارتكبت يوم السبت الماضي، في منطقة أورومييا، الضوء على مرحلة جديدة من الحرب، قد تلوح في الأفق. وقتل أكثر من 200 مدني من إثنية الأمهرة، في مجزرة نسب مسؤولون إثيوبيون تنفيذها إلى «جيش تحرير أورومو»، الذي تصنفه السلطات الرسمية مجموعة «إرهابية»، والذي نفى مسؤوليته عن المجزرة. ووقع الهجوم الدموي الأكبر منذ سنوات، في قرية تولي، بمنطقة غيمبي في غربي منطقة أورومييا، الواقعة غربي البلاد، والتي تعد أكبر منطقة في إثيوبيا من حيث المساحة.

وتفاوتت الأرقام التي قدمها شهود العيان والناجون الذين تحدثوا لوكالات «رويترز» و«فرانس برس» و«أسوشييتد برس»، حول عدد القتلى، بين 230 وأكثر وصولاً إلى 500. وتطرق هؤلاء إلى سقوط أعداد كبيرة من الجرحى، ومن المدنيين الذين تمكنوا من تجنب «الإعدام بدم بارد» عبر الهروب إلى الغابات. وقال عدد من الشهود إنهم دفنوا قتلاهم في مقابر جماعية. وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مطالبات لتجنيب الأمهرة «التطهير العرقي»، بعضها على شكل عريضة تطالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بالتدخل. وقال شاهد عيان لـ«فرانس برس»، إن «كل هذه الهجمات هدفها إرغامنا على الرحيل».

ونفى المتحدث باسم «جيش تحرير أورومو» أودا تاربي، مسؤولية هذه الجهة المسلحة المتمردة عن تنفيذ المجزرة، مطالباً بتحقيق مستقل. وكتب تاربي على موقع «تويتر»، أن «نظام آبي أحمد يتهم مجدداً جيش تحرير أورومو بقطاعات ارتكبها المقاتلون التابعون له أثناء انسحابهم». من جهته، ومن دون ذكر «جيش تحرير أورومو»، أعلن آبي أحمد على «تويتر»، الإثنين الماضي، أن «الهجمات ضد مدنيين أبرياء وتدمير سبل العيش من قوات غير شرعية وغير نظامية غير مقبولة».

والأحد الماضي، اتهمت لجنة حقوق الإنسان التي كانت شكّلتها الحكومة للتحقيق في انتهاكات حرب تيغراي «جيش تحرير أورومو» بالمسؤولية عن «الهجوم الدموي والتدمير» الذي وقع في أورومييا. ودعت اللجنة الحكومة الفيدرالية لإيجاد «حلّ دائم» لوقف عمليات قتل المدنيين وحمايتهم من هجمات كالتي وقعت في تولي. بدورها، اتهمت الحكومة الإقليمية في أورومييا، «جيش تحرير أورومو» بالمسؤولية عن المجزرة، قائلة إن المتمردين نفذوا الهجوم «بعدما أصبحوا غير قادرين على مقاومة العمليات التي تشنها ضدهم القوات الأمنية الحكومية».

وأعربت الخارجية الأميركية عن «قلق الولايات المتحدة البالغ» إزاء التقارير الواردة عن مقتل المدنيين من الأمهرة في أورومييا. ودعا بيان صادر عنها، الثلاثاء الماضي، «جميع الإثيوبيين إلى نبذ العنف ومواصلة الحوار السلمي لحل الخلافات»، مشيراً إلى أن «المصالحة الوطنية يجب أن تتضمن عدالة شاملة وجامعة للضحايا ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان».

وتضم أورومييا، إلى جانب الأورومو، مواطنين من إثنيات أخرى، على رأسهم الأمهرة، وهي عانت قبل وصول أبي إلى الحكم في عام 2018، من سنوات طويلة من التوترات، التي تعود جذورها إلى شعور الأورومو بالتهميش السياسي والإهمال من قبل الحكومة المركزية. أما «جيش تحرير أورومو»، فهو مجموعة انشقت عن «جبهة تحرير أورومو»، وهي مجموعة من المعارضة الإثيوبية، محظورة سابقاً، وعادت قياداتها من المنفى بعد وصول أبي إلى الحكم وأبرمت اتفاقاً معه (رفض جيش تحرير أورومو الاتفاق). ويرى متابعون أن أبي أحمد وصل إلى الحكم على ظهر شعور الأورومو بالتهميش، ولكنه منذ ذلك الحين يواصل صمّ أذنيه عن مطالبهم. وازداد حراك شباب الأورومو وغضبهم، لاسيما بعد مقتل المغني الشهير هاشالو هونديسا، المعروف بانتمائه السياسية، بالرصاص في يوليو/ تموز 2020، ما أشعل الاحتقان لدى هذه الإثنية. علماً أن الأورومو كانوا قد شكّلوا تكتلاً سياسياً ناهض إدارة أبي أحمد للحكم، فيما شنّ الأخير حملة اعتقالات ضد عدد من وجوههم وقياداتهم.

> تشنّ قوات الحكومة حملة اعتقالات بحق الأورومو والأمهرة

وترتبط الأحداث في منطقة أورومييا بحرب تيغراي، رغم أن لا إشارات مباشرة حول ذلك. وكان «جيش تحرير أورومو» قد تحالف العام الماضي مع «جبهة تحرير تيغراي» في حربها مع القوات الفيدرالية (رغم شعور الأورومو بالتهميش خلال سنوات حكم التيغراي الطويلة للبلاد)، فيما دعم الأمهرة القوات الحكومية. وتشنّ القوات الحكومية منذ فترة حملة اعتقالات في حق المواطنين من الأورومو في المنطقة، وهي الإثنية الأكبر عدداً في البلاد، متهمة إياهم بالانتماء إلى «جيش تحرير أورومو». وكانت لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية (هيئة عامة ولكن مستقلة)، قد اتهمت قبل أيام من وقوع المجزرة، القوات الحكومية بتنفيذ إعدامات من دون محاكمة في منطقة بعاصمة منطقة غامبيلا جنوب غربي البلاد، بحق أشخاص بشتّى الانتماءات، بالرصاص في يوليو/ تموز 2020، ما أشعل الاحتقان لدى هذه الإثنية. علماً أن الأورومو كانوا قد شكّلوا تكتلاً سياسياً ناهض إدارة أبي أحمد للحكم، فيما شنّ الأخير حملة اعتقالات ضد عدد من وجوههم وقياداتهم.

عانت الأورمو طويلا من شعور بالتهميش السياسي والإهمال (جوادردو سو تيراس/فرانس برس)

تحقيقات غير منحازة

قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه (الصورة)، أمس الخميس، إنها «وعت» بالمجزرة التي طاولت الكثير من المدنيين في غرب إثيوبيا يوم السبت الماضي، والتي راح ضحيتها أكثر من 230 شخصاً. وفي بيان صادر عنها، حثّت باشليه السلطات الإثيوبية على «إجراء تحقيقات فورية معمقة وغير منحازة حول الهجمات التي أسفرت عن مقتل مئات الأشخاص» في غرب إثيوبيا خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

ويسمح لجيش تحرير أورومو بالسيطرة على مزيد من الأراضي».

وبالتوازي مع شنّه هجوماً على منطقتين في أورومييا، تحالف «جيش تحرير أورومو» مع مليشيا أخرى في منطقة غامبيلا، لشنّ هجمات فيها. وبحسب دافيسون، فإن هذه العمليات «هدفها توجيه رسالة للحكومة الفيدرالية وجهات أخرى، بأن جيش تحرير أورومو لم يهزم، وأن لديه قوة على السلطات المركزية الاعتراف بها والتفاوض معه». واعد بن هانتر، المتخصص في تحليل المخاطر في شركة «فيريسك مابلكروفت»، لـ«فرانس برس»، أن الهجوم على غامبيلا هو الأول على مدينة كبيرة من قبل «جيش تحرير أورومو» حتى الآن.

ويواجه آبي أحمد، أيضاً، معضلة في ولاية أمهرة، التي تحد إقليم تيغراي، في جزء كبير منها نتيجة حربه مع التيغراي. ويخشى المتشددون من الأمهرة، أن يكون رئيس الوزراء الإثيوبي بصدد هندسة اتفاق سلام مع التيغراي على حسابهم، بعدما أكد الأسبوع الماضي أن حكومته شكّلت لجنة تفاوض مع التيغراي. وقال تيودروس تيرفي، أحد المؤسسين لـ«جمعية أمهرة في أميركا»، لـ«فرانس برس»، إن «المحادثات الخلفية بين آبي وجبهة تيغراي لا تشمل مصالح الأمهرة والمسائل التي تقلقهم». ولفت إلى أن أهم هذه المسائل، هي وضع منطقتين خصبتين زراعتين يقول الأمهرة إن التيغراي سرقوها منهم في عام 1991، عندما كان التيغراي على رأس الحكم. وأشار تيرفي إلى أن هذه المنطقتين، المعروفتين بولكيت ورايا، قد استعادتهما الأمهرة خلال الحرب التي شاركت فيها أخيراً إلى جانب القوات الحكومية ضد التيغراي، وهي تمثل «خطوطاً حمراء» بالنسبة لها لا يجب تجاوزها.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

سلك ملف عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي، أولى خطواته أمس، مع إجماع دول التكتل على منحها صفة «المرشح الرسمي للانضمام»، في خطوة ستليها مرحلة تفاوض طويلة. وتوعّدت كييف موسكو بـ«صيفٍ ساخن» بعد تلقيها قاذفات «هيمارس» الأميركية أمس. وأعلنت تركيا إجراء تحقيقات بشأن سرقة روسيا الحبوب الأوكرانية

كييف تتوعّد موسكو بصيفٍ ساخن

ترشيح أوكرانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي

تصدّر ملف ترشيح أوكرانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، أولوية جدول أعمال القمة الأوروبية في بروكسل، التي بدأت أمس الخميس وتنتهي اليوم الجمعة، وسط ترجيحات بتعبيد الطريق أمام كييف للانضمام إلى التكتل. وفي موازاة هذه الخطوة، تلقّت أوكرانيا المزيد من الأسلحة الأميركية متوعّدة الروس بـ«صيف ساخن»، فيما برز موقف تركي رافض لسرقة الحبوب الأوكرانية «من أي طرف»، وسط مساعٍ حثيثة لأنقرة لإنهاء الحصار الروسيّ على الموانئ الأوكرانية والبدء بتصدير الحبوب. في غضون ذلك، واصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التركيز على «بناء عالم متعدد الأقطاب»، خلال كلمة افتراضية ألقاها في قمة دول «بريكس»، المنعقدة في الصين، أمس الخميس، معتبراً أن «على دول مجموعة بريكس (الصين، روسيا، البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا) العمل على تعميق التعاون وهيبة المجموعة آخذة في الازدياد». أما الرئيس الصيني شي جينبينغ فدعا إلى «التخلي عن عقلية الحرب الباردة».

وباتت أوكرانيا رسمياً مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بعد أن منحها زعماء الاتحاد الأوروبي، أمس، هذا الوضع في خطوة أولى نحو العضوية الكاملة التي قد يستغرق الوصول إليها عدة سنوات. يُشار إلى أن وضع «مرشح» لعضوية الاتحاد الأوروبي لا يمنح بالضرورة الحق في الانضمام للكتلة، ولا يوفر أي ضمانات أمنية.

من جهته، نصح رئيس الوزراء الألباني إيدي راما الأوكرانيين، بألا تكون لديهم «أي أوهام» بشأن حصولهم على وضع الدولة المرشّحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، لأن عملية الانضمام ستكون طويلة جداً. وأدلى راما بتصريحاته في بروكسل.

ميدانياً، شدّدت القوات الروسية حصارها لجيب المقاومة الأوكرانية حول مدينتي سيفيرودونيتسك وليسيتشانسك الاستراتيجيتين الواقعتين في منطقة لوغانسك التي دمرها تبادل القصف المدفعي. وقال حاكم منطقة لوغانسك، سيرهي غايداي، إن القوات الروسية استولت على قريتي لوسكوتيفكا وراي أولكساندريفكا، إلى الجنوب من ليسيتشانسك وسيفيرودونيتسك. لكن الأمور تبدو آيلة للتبدّل وفق المسؤولين الأوكرانيين، إذ أعلن وزير الدفاع أوليكسي ريزنيكوف، أمس، وصول قاذفات الصواريخ الأميركية من طراز «هيمارس» إلى أوكرانيا لتعزيز الترسانة العسكرية في مواجهة الغزو الروسي. وكتب ريزنيكوف في تغريدة على «تويتر»: «وصلت الهيمارس إلى أوكرانيا. شكراً لزميلي وصديقي لويد أوستن (نظيره الأميركي) لهذه الأدوات القوية»، مرفقاً رسالته بصورة لمنظومة قاذفات الصواريخ النقالة هذه المنصوبة على مدرعات خفيفة. وأضاف: «الصيف سيكون حاراً على المحتلين الروس. وسيكون الأخير بالنسبة لبعضهم».

واعتبر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أن الهدف من القصف الجوي والمدفعي المكثف الذي تشنه موسكو هو تدمير منطقة دونباس بالكامل، وحث حلفاء كييف على الإسراع في شحن الأسلحة الثقيلة إليها. وقال زيلينسكي في كلمة مصورة نشرت في ساعة مبكرة من صباح أمس: «يجب أن نحرر أرضنا ونحقق النصر، لكن بوتيرة أسرع بكثير». وكشفت صور نشرتها خدمة طوارئ محلية أمس، أن هجوماً صاروخياً روسياً تسبّب في إلحاق أضرار بالغة بخزانين اثنين على الأقل، لزيت دوار الشمس في محطة بميناء ميكولايف الأوكراني على البحر الأسود.

في موسكو، نقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء عن محامية قولها، إن بريطانيين اثنين ومغربياً ألقي القبض عليهم أثناء قتالهم لصالح أوكرانيا وحكمت عليهم بالإعدام محكمة في «جمهورية دونيتسك الشعبية» الانفصالية المعلنة من جانب واحد، في أوكرانيا، يستعدان للاستئناف. ودانت محكمة الانفصاليين الرجال الثلاثة، وهم البريطانيان إيدن أسلين وشون بينر والمغربي إبراهيم سعدون، بارتكاب «أنشطة مرتزقة وأعمال تهدف إلى الاستيلاء على السلطة والإطاحة بالنظام الدستوري في جمهورية دونيتسك الشعبية».

من جهتها، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن موسكو تطالب واشنطن بوقف تجنيد الأميركيين من قبل السفارة الأوكرانية، الأمر الذي يهدد بعواقب كبيرة لا يمكن التنبؤ بها. وذكرت زاخاروفا في تعليق نُشر على موقع الخارجية الروسية: «نطالب الجانب الأميركي بحزم بوقف مثل هذه الأنشطة التي تقوم بها البعثة الدبلوماسية الأوكرانية، والتي تهدد بإثارة عواقب دولية كبيرة لا يمكن التنبؤ بها». في ملف الحبوب، كشف وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس، أن تركيا تحقق في مزاعم بأن روسيا سرقت حبوباً أوكرانية، وأنها لن تسمح بجلب شحنات مسروقة إلى أراضيها، بعد حديث السفير الأوكراني فاسيل بودنار، في 3 يونيو/حزيران الحالي، الذي جاء فيه أن «مشترين أتراكاً كانوا من بين الذين تسلّموا حبوباً سرقتها روسيا من أوكرانيا». وأضاف أنه طلب مساعدة تركيا في التعرف على المسؤولين عن الشحنات المزعومة والقبض عليهم».

وقال جاووش أوغلو في مؤتمر صحافي مشترك مع وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس في أنقرة: «نأخذ كل المزاعم على محمل الجد ونحقق فيها بجدية. نحن نبلغ الجانب الأوكراني بشكل خاص بالنتيجة في كل مرة». وشدّد على أن تركيا ستعارض استيلاء روسيا أو أي دولة أخرى على الحبوب الأوكرانية أو غيرها من السلع وبيعها بشكل غير قانوني في الأسواق الدولية.

وأشار جاووش أوغلو إلى وجود خطة أممية لتنفيذ إخراج الحبوب من أوكرانيا، مؤكداً مواصلة تركيا العمل مع الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

وأفاد بأنه في حال التوافق سيتم إنشاء مركز في إسطنبول بخصوص أزمة الحبوب الأوكرانية، إلى جانب تأسيس منطقة آمنة خارج المياه الإقليمية لأوكرانيا. وتابع: «سيتم هنا تفتيش السفن المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية، وهذا مطلب روسيا للتأكد من أنها لا تحمل أسلحة أو شيئا آخر». وأردف: «يريد الجميع التأكد من أن السفن في طريق العودة تحمل المنتجات المحددة، يبدو حقيقة أنه أمر جيد، لكن على الأطراف أن تتفق».

بدورها، اعتبرت تراس، أن الأزمة المتعلقة بالحبوب العالقة في أوكرانيا يجب حلها الشهر المقبل، وعرضت تقديم بريطانيا لخبراتها للمساعدة في حل هذه المشكلة. وحذّرت من حصول مجاعة في حال عدم إخراج الحبوب من موانئ أوكرانيا.

وحث وزير الخارجية الأوكراني، دميترو كولبيا «العالم والدول الأفريقية للضغط على روسيا بهدف تأمين مسار بحري لصادراتنا الغذائية». وأضاف: «نتشاور مع الدول الشريكة لتأمين وصول السفن التي تحمل منتجاتنا الزراعية إلى ميناء أوديسا». ودعا «الدول الشريكة لنا لتكليف قواتها البحرية بمرافقة سفن الشحن من موانئ أوكرانيا».

في ملف الغاز، رفعت ألمانيا «مستوى التأهب» أمس، بموجب خطتها الطارئة بشأن تأمين إمدادات الغاز، ما قرّب البلاد خطوة من التقنين، عقب انخفاض بنسبة 60 في المائة في عمليات التسليم من موسكو، عبر خط أنابيب الغاز «نورد ستريم». وقال وزير الاقتصاد والمناخ روبرت هابيك في مؤتمر صحافي: «نحن نواجه أزمة غاز. الغاز أصبح الآن سلعة نادرة». في ملف انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، ذكر الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ، أمس، أنه يسعى لانضمام السويد وفنلندا إلى الحلف، لكنه ليس بإمكانه ضمان حصولهما على العضوية قريباً. وفرضت لندن حزمة جديدة من العقوبات التجارية على روسيا أمس، ومن بينها حظر تصدير مجموعة من السلع والمنتجات التقنية ووقود الطائرات أو الجنيه الإسترليني أو الأوراق النقدية الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي.

من جهتها، ذكرت متحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية في بيان، أن موسكو أبلغت السفير الفرنسي بيار ليفي في روسيا أن أحد الدبلوماسيين في السفارة لم يعد موضع ترحيب في روسيا.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

عرض آليات روسية محترقة في ساحة ميخايليفسكا في كييف، أمس (بافلو باغموت/Getty)

تركيا تحقق في ملف سرقة روسيا الحبوب الأوكرانية

رئيسة وزراء إستونيا: لا نستخف بالقدرات الحربية الروسية

حذّرت رئيسة الوزراء الإستونية كايا كالاس، من أن يعيد الغرب ارتكاب الخطأ ذاته مع روسيا حين ضمّت شبه جزيرة القرم، متبنية موقفاً صارماً لعزل موسكو، مع عدم استخفافها بقدرات الجيش الروسي

قالت رئيسة الوزراء الإستونية كايا كالاس، إنه لا ينبغي للغرب أن يقلّل من شأن القدرات العسكرية الروسية في أوكرانيا، متوقعة أن تتواجد روسيا في هذا البلد على المدى الطويل، مع دخول حربها على أوكرانيا شهرها الخامس. ورأت كالاس في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس»، أنه يتعين على أوروبا ضمان محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والشروع في الإبادة الجماعية (في أوكرانيا)، مشيرة إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أفلت من العقاب لضمّه شبه جزيرة القرم في عام 2014 ودعمه الانفصاليين في منطقة دونباس بشرق أوكرانيا، ما أسفر عن مقتل أكثر من 14 ألف شخص، حتى قبل أن تبدأ حرب هذا العام.

وحول قدرات الجيش الروسي الذي فشل في السيطرة على كييف خلال المراحل الأولى من الحرب ويركز الآن قوته التدميرية في الشرق، قالت كالاس، التي تتشارك بلادها في حدود تبلغ مساحتها 294 كيلومتراً مع روسيا: «لقد سمعت كلاماً، كما تعلمون، بأنه لا يوجد تهديد بعد الآن لأنهم أرهقوا. كلا هذا ليس صحيحاً»، لافتة إلى أنه على الرغم من انخفاض الروح المعنوية لقوات موسكو، إلا أن «لديهم الكثير من القوات التي لا تزال قادرة على القدوم للقتال». وأضافت: «إنهم لا يحسبون الأرواح التي يخسرونها. إنهم لا يحسبون المدفعية التي يخسرونها هناك. لذلك لا أعتقد أنه ينبغي علينا التقليل من شأنهم على المدى الطويل لمواصلة هذا الغزو». كما أشادت كالاس بالوحدة التي أظهرتها أوروبا في معاقبة روسيا على الغزو الذي بدأ في 24 فبراير/شباط الماضي، لكنها رأت أنه كان من الواضح منذ البداية أن الوضع» سيزداد صعوبة بمرور الوقت». وفي هذا الشأن قالت: «أولاً، فرضنا العقوبات التي كانت سهلة نسبياً. الآن ننتقل إلى العقوبات الأكثر صعوبة. لكن حتى الآن، تمكنا من تحقيق الوحدة، حتى لو كانت لدينا آراء مختلفة. هذا أمر طبيعي بالنسبة للديمقراطية. نتناقش ونتناقش ثم نصل إلى حل. حتى الآن، كانت مفاجأة سلبية لبوتين أننا ما زلنا متحدين». وحول وضع أوكرانيا كـ«مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي»، قالت كالاس إن بعض الدول الأوروبية كانت متشائمة حول ذلك قبل شهرين، لكن اليوم هناك إشارات تأتي من دول عدة في الاتحاد، بأنها موافقة». وتُعرف كالاس بانتقادها بعض الزعماء الأوروبيين الذين تحدثوا إلى الرئيس الروسي، حيث دعت إلى عزل موسكو بشكل كامل، تاركة لأوكرانيا وحدها مسألة تحديد كيفية حسم وإنهاء الحرب. وحذّرت كالاس في المقابلة، من بعض الاقتراحات التي خرجت في الغرب حول التوصل إلى اتفاق سلام مع روسيا، حتى لو كان ذلك على حساب تخلي أوكرانيا عن جزء من أراضيها، لافتة إلى أن ذلك حصل عندما ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم. وقالت: «بالنسبة إلينا، من المهم عدم ارتكاب الخطأ ذاته الذي ارتكبناه مع القرم ودونباس وجورجيا».

(أسوشييتد برس)

تركت كالاس لكييف مسألة تقرير كيفية حسم المعركة (رايجو باجولا/فرانس برس)